

واقع التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

(الفرص والإمكانات)



بحث اقتصادي صادر عن مركز الفرات للدراسات

أعدّه الباحث والأكاديمي الاقتصادي: د. شوقي محمد

أيلول / سبتمبر 2021

مقدمة

ما يزال الريف السوري عامة وريف إقليم الجزيرة خاصة، يعاني من الكثير من المشكلات والمعوقات، التي تقف حجر عثرة في طريق تنميته وتطويره. لذلك، فهو بحاجة إلى دراسات وأبحاث مختلفة، تتناول كافة الجوانب والفرص التنموية فيه. فالكثير من القضايا ما يزال النقاش حولها، قد يفضي إلى حلول تضع الريف على سكة التنمية بمختلف جوانبها. ذلك أن التنمية قضية ليست تلقائية، بقدر ما هي عبارة عن خطط وطرق وآليات تنفيذية مدروسة، يتدخل من خلالها الأفراد في سيرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وحتى الثقافي والقيمي داخل المجتمع.

وحيث يشكل ريف إقليم الجزيرة مجتمعاً زراعياً بامتياز، نتيجة لكثرة المساحات الصالحة للزراعة في المنطقة، وسيطرة ثقافة العمل الزراعي بنسب عالية، داخل أوساط سكانه. فقد توجب دراسة الاستراتيجيات والقضايا المتعلقة بالواقع الزراعي بالدرجة الأولى، والتي تشترك مع العديد من القضايا الاجتماعية الأخرى. كالهجرة من الريف إلى المدينة، وقضايا التحضر في الريف، ومسائل إيجاد مفردات للتنمية فيه، والتي تفتح المجال واسعاً نحو خلق بيئة اجتماعية واقتصادية متطورة، تدفع باتجاه إيقاف هجرة أبناء الريف بالدرجة الأولى، وترفع من إنتاجية العمل الزراعي فيه، ومن مستوى الدخل والمعيشة لأبنائه.

خلال الفترات التي سبقت الأزمة السورية استمرت الهجرات من الريف إلى المدينة، واستمر انتقال أبنائه بحثاً عن حياة معيشية واقتصادية أفضل. بسبب ما كان يلقاه الريف من إهمال متعمد من جانب الحكومات السابقة إضافة إلى العديد من القرارات الإدارية التي كانت تضيق الحياة على سكان الأرياف وخاصة في المناطق الحدودية كإقليم الجزيرة الذي ازداد فيه أعداد الفقراء بشكل كبير وأواخر تسعينيات القرن الماضي نتيجة تلك الممارسات وسنوات الجفاف التي ألمت بالمنطقة فاضطرت عشرات العائلات إلى مغادرة القرى والاتجاه نحو المدن وخاصة مدن الداخل السوري الأمر الذي تسبب بمعاناة أخرى أكثر شدة مما كانت تعانيه تلك العوائل في قرأهم وبلداتهم.

من جانب آخر تركت تلك الهجرات ضغطاً هائلاً على مسألة الخدمات، والازدحام والسكن في المدن، وخاصة الكبيرة منها. بموازاة ذلك، تراجع إنتاجية العمل الزراعي، بسبب انخفاض أعداد العاملين، وترك الفلاحين لأراضيهم وقرأهم، بحثاً عن حياة أفضل، في ظل تدني الخدمات العامة في الريف، وتراجع الدعم المقدم للإنتاج الزراعي.

إذاً، إن الإهمال المتعمد لريف المنطقة إضافة إلى سوء الإدارة والتخطيط، دفع الأمور والمشكلات في الريف نحو التفاقم، وبتجاهات سلبية، لتأتي الحرب السورية وتوجه ضربة قاصمة للريف السوري. فاشتداد المعارك واستمرارية القصف، دفع بعشرات الآلاف من الفلاحين والمزارعين إلى ترك أراضيهم، التي إما قد دُمّرت نتيجة الحرب أو أحرقت نتيجة القصف، أو اضطر الفلاحون لتركها حفاظاً على حياتهم وحياة أسرهم. حتى باتت الكثير من القرى خاوية ودياراً مهجورة، وأصبحت آلاف الهكتارات من الأراضي بوراً، الأمر الذي ترك آثاراً سلبية باتجاهين، أولاً انخفاض كمية وإنتاجية المحاصيل الزراعية، وثانياً الضغط على الخدمات في المدن وتزايد أعداد الفقراء فيها.

لم تكن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، بأحسن حال من باقي المناطق السورية، بالرغم من حالة شبه الاستقرار الأمني فيها. إلا أن السنوات الأولى من الحرب، دفعت بالكثير من الفلاحين والمزارعين إلى ترك العمل الزراعي، أو التقليل منه والبقاء ضمن إطار المزارع البعلية فقط، وهجرة الشباب من الريف إلى الدول الأوروبية وتركيا أو إلى إقليم كردستان، خاصة بعد الهجمات المتعددة للجماعات المسلحة على المنطقة عامي 2013 و2014، والتي أدت إلى توقف العمل الزراعي بشكل عام. حيث تعرضت المعدات والآلات الزراعية، التي كانت منتشرة في الأراضي الزراعية للسرقة أو السطو أو التخريب. وبات الناس يخافون على حياتهم، فتركوا القرى والأراضي، وخاصة قرى الجنوب واتجهوا نحو المدن، التي كانت محمية نوعاً ما. هذا بجانب فقدان مستلزمات الإنتاج الزراعي، من بذار وأسمدة ومحروقات وغيرها من الأسواق. الأمر الذي تسبب بتراجع مستويات الإنتاج وفقدان مقومات الحياة في الريف.

المحتويات

5	القسم الأول: الإجراءات المنهجية
8	تمهيد
9	القسم الثاني: الدراسة التحليلية
10	الفصل الأول
10	بين مفهوم التنمية الريفية وواقعها القائم في إقليم الجزيرة
11	أولاً-مفهوم التنمية الريفية
13	ثانياً-الواقع التنموي في ريف إقليم الجزيرة
21	الفصل الثاني
21	أهم معوقات انطلاق التنمية الريفية في إقليم الجزيرة
22	أولاً-المعوقات الإدارية والتنظيمية
24	ثانياً-المعوقات الاقتصادية
26	ثالثاً-المعوقات الاجتماعية والديمقراطية
28	رابعاً-المعوقات التمويلية
29	خامساً-المعوقات الخدمية
31	الفصل الثالث
31	عوامل تنمية ريف المنطقة والسياسات الداعمة لها
32	أولاً-دواعي التنمية الريفية في إقليم الجزيرة
35	ثانياً-عوامل التنمية الريفية في إقليم الجزيرة
39	ثالثاً-آليات تحقيق التنمية الريفية في إقليم الجزيرة
48	القسم الثالث: الدراسة العملية
49	أولاً-نتائج الاستبانة:
51	ثانياً-عناصر التحليل الاستراتيجي الرباعي (SWOT Analysis) لريف إقليم الجزيرة
53	ثالثاً-نتائج البحث
55	رابعاً-المقترحات والتوصيات
61	مراجع البحث
62	ملاحق البحث:

القسم الأول: الإجراءات المنهجية

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث، من كونه سيركز على الجوانب الاقتصادية والتنموية في الريف، وبحث في السياسات والاستراتيجيات، التي يمكن تطبيقها فيه، بغية تطويره وتنميته. وذلك من خلال تحليل واقعه الجغرافي والديمقراطي، وبناء الاقتصاد القائمة، وإمكانيات تطوير تلك البنى. بالشكل الذي يدفع نحو إحداث تنمية شاملة ومتكاملة، في ريف إقليم الجزيرة، ويرفع من سوية العمل الإنتاجي فيه، ومن مساهمته في الناتج المحلي والاقتصاد الوطني ككل.

مشكلة البحث

يعاني ريف إقليم الجزيرة، من الكثير من المعوقات وعلى عدة أصعدة، مرتبطة بالجوانب الاستراتيجية أولاً، وبغيباب السياسات التنموية ثانياً، ثم تأتي مسألة تخلف البنى الإنتاجية والخدمية فيه بنفس السوية. يضاف إلى ذلك، الآثار التي تركتها الأزمة السورية عليه، من عدة نواحي أهمها هجرة الكثير من أبنائه، وتراجع إنتاجية العمل الزراعي، وجدواه الاقتصادية، نتيجة فقدان الكثير من مستلزمات الإنتاج، والاعتماد على الزراعة البعلية في معظم الأحيان، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وخاصة المحروقات والأسمدة، بالإضافة إلى صعوبات المعيشة فيه. من هنا تكمن إشكالية البحث في طرح أسئلة عديدة:

- هل الواقع القائم في الريف، اقتصادياً واجتماعياً يسمح باتباع آليات تنميته وتطويره؟
- هل ترتبط مسألة عدم نجاح التنمية الريفية، بتراجع إنتاجية العمل الزراعي، أم بضعف السياسات والاستراتيجيات التنموية في الريف؟
- هل كانت الهجرة الداخلية إلى المدن المحيطة بالقرى، والخارجية إلى البلدان الأوربية والدول المجاورة، سبباً في زيادة مشكلات الريف؟
- هل زادت معدلات التضخم العالية، التي تسببت بارتفاعات كبيرة في مستويات أسعار المستلزمات الزراعية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، هل زادت من صعوبات الإنتاج، وتراجع كميات المحاصيل الزراعية؟

أهداف البحث

لعل من أهم أهداف هذا البحث، هو تسليط الضوء على الاستراتيجيات التنموية في الريف، على المديين البعيد والمتوسط، كاستراتيجيات التعليم والتخطيط، وتطوير القطاع الزراعي والصناعي المرتبط به، وتحسين البنية التحتية، وإمكانيات تطوير قطاع الخدمات العامة للسكان الريفيين. لكن ذلك يتطلب بالدرجة الأولى، البحث في بنية المشكلات والمعوقات، التي تقف في وجه وضع الريف على سكة التنمية، وتحليلها، وإمكانيات تجاوزها، وتهيئة البيئة الملائمة لتطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات التنموية.

وبناء على اختبار وتحليل نتائج عدد من الافتراضات الرئيسية، يهدف هذا البحث إلى التوصل إلى نتائج تحليل الواقع القائم؛ وإمكانيات استغلال الموارد المتوافرة لتجاوزه، وبالتالي تبيان واقتراح أهم الآليات المناسبة لتطوير الريف وتنميته.

افتراضات البحث

- غياب السياسات والاستراتيجيات التنموية في ريف إقليم الجزيرة حتى الآن.
- البنية التحتية والاقتصادية والخدمية القائمة في الريف تخلق فجوة تنموية كبيرة.
- العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمعطيات الديمغرافية سبب رئيسي في عدم البدء بمسألة تنمية الريف حتى الآن.
- تراجع الدعم المقدم للإنتاج الزراعي خلال فترة الأزمة زاد من تفاقم مشكلات الإنتاج.

متغيرات البحث

المتغيرات المستقلة:

- السياسات والاستراتيجيات التنموية (السياسات الزراعية، استراتيجية التعليم، استراتيجية التخطيط).
- العوامل الاقتصادية (ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج - حجم الاستثمار الزراعي - دعم الإنتاج الزراعي - جدوى العمل الزراعي - مستوى المعيشة والدخل لدى سكان الريف).
- العوامل الديمغرافية (هجرة الشباب من الريف - انخفاض أعداد السكان في الريف وخاصة الشباب - عدم استمرار الخبرات وأصحاب الكفاءات في الإقامة بالريف).

المتغير التابع:

- التنمية الريفية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

- الحدود المكانية للبحث تتمثل في ريف إقليم الجزيرة.
- الحدود الزمانية تمتد بين عامي 2010 و2020.

تمهيد

تشكل قضايا التنمية الريفية وأطرها المتعددة، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، أهمية استثنائية في إقليم الجزيرة خصوصاً، والريف السوري عموماً. وذلك لعدة أسباب، لعل أهمها يتلخص في انتشار ملحوظ لما يمكن تسميته بالقرى الفقيرة في ريف المنطقة، ثم تأتي قضية الخدمات العامة المتخلفة فيه، مقارنة بالمناطق الحضرية والمدن الكبيرة.

ومن هنا فقد ارتأينا من خلال هذا البحث، القيام بتقييم واقع الريف في المنطقة من جوانبه المتعددة، ومن حيث خصائصه، وإمكانات إحداث التنمية الحقيقية فيه، من خلال تحديد المشاكل القائمة، وأبعادها الرئيسية، وتحديد احتياجاته التنموية، وتحليل الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بتطويره. لغاية أساسية وهي الوصول إلى قاعدة بنوية لتلك المشكلات والمعوقات من جهة، وإلى الحلول والآليات الممكنة والمرتبطة بتلك الاستراتيجيات، لتنفيذ العمليات التنموية في الريف من جهة ثانية.

تلك الآليات والحلول، قد تكون مدخلاً لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، بهدف تشكيل أرضية تعزز الواقع السليم في الريف، وتفتح المجال لخلق أدوات تستمر من خلالها مكوناته الديمغرافية بالتمسك به؛ وتعمل على تطويره بدلاً من التفكير في هجره للبحث عن حياة أفضل.

إذاً، تُعدّ مسألة البحث في إيجاد مقومات حقيقية للحياة في الريف، القضية الأهم، لأن ذلك يعني بقاء تمسك السكان الريفيين بأراضيهم أولاً، فلا تنمية بدون موارد بشرية، ومن ثم تأتي المسائل الأخرى، المتعلقة بتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، والشروع في القضايا التنموية الأخرى. لأن ضمان العيش الكريم للسكان الريفيين، وتطوير الخدمات العامة هناك، وتحسين شروط الحياة الريفية هي منطلقات رئيسية لتحقيق ذلك.

انطلاقاً مما ذكرناه آنفاً، فإنه في بحثنا هذا سيتم التركيز بالدرجة الأولى على أسباب ترك السكان الريفيين قراهم وأراضيهم والبحث في إيجاد العوامل التي يمكن أن تنفي هذه المسألة الأساسية المرتبطة بإحداث أية تنمية منشودة فيه. ثم سيتم تحليل المشكلات والمعوقات القائمة بهدف تذليلها ووضع أرضية يتمكن فيها أولئك السكان من الشروع بقضايا التنمية واستدامتها.

القسم الثاني: الدراسة التحليلية

الفصل الأول

بين مفهوم التنمية الريفية وواقعها القائم في إقليم الجزيرة

لا تشكل قضية التنمية مسألة قائمة بحد ذاتها، بل ترتبط بإمكانية إحداث التغييرات الإيجابية داخل المجتمع، من خلال استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة فيه بالشكل الأمثل، وبما يحقق تطوره على الأصعدة المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

يشكل الريف السمة الأهم في التكوين الديمغرافي لإقليم الجزيرة، وبذلك فإن مسألة التنمية الريفية تعد من القضايا ذات الأهمية البالغة، والتي إن بُدئ بوضعها على السكة الصحيحة لا بد أن ذلك سيحدث تغييرات بنيوية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي ستشكل بواشير للتنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي في المنطقة.

أولاً- مفهوم التنمية الريفية

لا تختلف القضايا التنموية وفق فروعها المجتمعية المتعددة، من حيث الهدف على الأقل، والذي يتمثل بالدرجة الأولى في تحقيق الرفاه الاقتصادي والتطور. وتأتي التنمية الريفية كواحدة من هذه الفروع التي تزداد أهميتها كلما زادت المساحة الجغرافية والديمغرافية للريف، مقارنة بالمناطق والتجمعات الحضرية، كما هو الحال الحاصل في إقليم الجزيرة.

1- التنمية الريفية وأهميتها

تعتبر العديد من الموضوعات المرتبطة بإحداث التنمية الريفية خاضعة لأسس الاقتصاد المعياري، لأننا إذا طرحنا أي جانب منها، لن تكون هناك أحكام قطعية، بل تبقى خاضعة للنقاش ولآراء التنمويين أو الاقتصاديين الذين قد يتفقوا حولها أو قد يختلفوا. وكذلك ينطبق الأمر على تعريف التنمية الريفية ومفهومها وأهميتها، التي كلها قضايا قابلة لإبداء الرأي والنقاش فيها.

أ- تعريف التنمية الريفية

لعل مفهوم التنمية الريفية يرتبط بالأطر والسياسات الخاصة بمنظومة العمل الزراعي وآليات تنميته وتطويره. وفي هذا السياق فقد عرّفت منظمة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة التنمية الريفية بأنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها نحو العمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع"¹. كما تعرف التنمية الريفية بأنها "مجموعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تحقيق رفاه المجتمع الريفي، عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية، التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية يضاف إليها التنمية العمرانية، وتحسين البيئة داخل الريف وتطويره، بهدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف"²

¹ التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية مفاهيم وتجارب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك 1998.

² د. جامع محمد نبيل، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، 2010.

وبشكل عام نلاحظ أن معظم تعريفات التنمية الريفية الواردة في الأدبيات الاقتصادية تحوم حول فكرتين رئيسيتين هما:

- الاستفادة المثلى من الموارد المتوفرة في الريف، وتعبئتها في القنوات الصحيحة.
- تحسين نوعية الحياة في الريف، وتوفير الحاجات والخدمات الأساسية لسكانه.

لذلك يمكننا تعريف التنمية الريفية وفق رؤيتنا بأنها "تلك العملية التي تهدف إلى استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في الريف بالشكل الأمثل، لتحسين وتطوير نوعية ومستوى الحياة الريفية، وبناء مجتمع ريفي تتوفر فيه مقومات النمو والتطور في المجالات المختلفة، وخاصة البنية التحتية وال عمران والمؤسسات التعليمية والشبكات الزراعية ووحدات الرعاية الصحية".

ب- أهمية التنمية الريفية

من خلال قراءتنا للتعريف السابق يمكننا - بكل هدوء - استشفاف الأهمية البالغة لموضوع التنمية الريفية واستراتيجياتها المتكاملة مستقبلاً. حيث يضم الريف عموماً وريف إقليم الجزيرة خصوصاً نسبة عالية من السكان، يعيش معظمهم دون مستوى خط الفقر، مع الافتقار لأهم مقومات الحياة، وخاصة الخدمات العامة. وقد ازدادت مشاكل الريف حدة مع تعمق الأزمة السورية، وفقدان مستلزمات الإنتاج من الأسواق، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، لدرجة باتت معه عملية الإنتاج تعترضها صعوبات كبيرة، تسببت في تراجع حجم الإنتاج الزراعي والعائد الاقتصادي فيه، وعدم القدرة على تأمين حاجة الأسواق من المنتجات الزراعية، وهجران أهل الريف لقراهم ودورهم وعملهم، كل ذلك بات دافعاً حقيقياً باتجاه العمل على الاستراتيجيات التنموية في الريف، ووضع الآليات المناسبة لها بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي ويحقق فائض في الإنتاج؛ الأمر الذي لا بد أنه سيرفع من مستوى المعيشة، ويحقق الاستقرار الاقتصادي لأهل الريف، ويمنع استمرارية الهجرات باتجاه المدن أو الخارج. بل على العكس فإن تحسين نوعية الحياة في الريف، وتوفير الخدمات العامة فيه، وتطوير بناء التحتية، قد يجذب أهل المدن نحو التوجه إليه، هرباً من زحمة الحياة، والضغطات المعيشية، وعدم كفاية الخدمات، والتمتع بهدوء الحياة والطبيعة هناك.

2- أهداف التنمية الريفية

ترتكز التنمية الريفية بالدرجة الأولى، على وجود المورد البشري. باعتبار الإنسان هو جوهر عملية الإنتاج وهو مبتغاها. لذلك فإن أية تنمية ريفية منشودة لا بد وأن يكون هدفها الأساسي البحث في تلك الاستراتيجيات والسياسات التي تؤمن مستويات الحياة الجيدة في الريف، بشكل يخلق المقومات التحفيزية الكافية لتمسك الفلاح بأرضه ومربي المواشي بمزرعة مواشيه، ويخلق جيلاً متعلماً وخبيراً بأنماط الحياة الريفية ووسائل نموها وتطويرها.

من هنا فإن أهداف التنمية الريفية تتلخص فيما يلي:

- تعبئة وتوظيف الموارد والطاقات المتاحة في الريف لتحقيق التنمية المنشودة، وتطوير البيئة الاجتماعية، وبناء مجتمع تزدهر فيه دخول السكان الريفيين، وترتفع مستويات معيشتهم. وبالتالي الحد من هجرة سكان الريف إلى المدن.
- لا بد أن تضمن السياسات وآليات التنمية الريفية المساهمة الشعبية الفعالة في العملية التنموية، بهدف خلق ديناميات ذاتية للعمل والتطور المستمر، من خلال تمكين السكان الريفيين وتطوير قدراتهم لضمان أوسع مشاركة ممكنة من الرجال والنساء في العملية الإنتاجية.
- الربط بين آليات التخطيط المؤسسي وحاجات التنمية في الريف، وتوفير الدعم الاقتصادي للإنتاج الزراعي بالشكل الذي يضمن تحقيق قيم مضافة ترفع من مستويات الدخل من جهة، وتمكن من إعادة استثمارها ثانية من جهة أخرى.
- تحسين طرق الإنتاج بهدف زيادة كمياته ورفع مستوى النوعية والجودة، الأمر الذي يحقق فائدة مزدوجة، فمن جهة يزيد من مستويات الدخل الزراعية، ومن جهة ثانية يوفر حاجة الأسواق والأفراد من المنتجات الزراعية وبأسعار مناسبة، بدلاً من توريدها من خارج المنطقة بكلف عالية.
- البحث في أفضل السبل لتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء في العمل الزراعي، من خلال البحوث الزراعية واستنباط أنماط التقنية الملائمة ونشرها.
- تطوير البناء المؤسسي على مختلف الأصعدة التنموية المرتبطة بالتنمية الريفية، وهي على ثلاثة اتجاهات: المؤسسات الحكومية ذات الصلة بقضايا التنمية (الصحية، التعليمية، الضمان الاجتماعي،...)، والمؤسسات الأهلية القادرة على ضمان روح المشاركة، سواءً من جهة تأمين مستلزمات الإنتاج، أو من جهة التسويق والتصريف، وبما يعود بالمنفعة الكلية على جميع القائمين بالعمليات الإنتاجية الزراعية، ويحقق لهم قيم مضافة فعلية. والمؤسسات البحثية والعلمية المرتبطة بالتطوير الزراعي وتحسينه.
- الحد من البطالة الموسمية، من خلال تنويع الإنتاج الزراعي، وزيادة أساليب الزراعة المتطورة، والاهتمام بالهياكل المؤسسية المحلية، وتوفير البنية الملائمة لتكثيف الاستثمار الزراعي بكافة أشكاله.
- الاهتمام الزائد بشبكة الطرق التي تربط الريف بالمدن القريبة، وذلك لضمان سرعة وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، وانخفاض تكاليف نقلها.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية النظم البيئية، وأخذها بالاعتبار ضمن أية خطط تنموية ريفية من خلال التكامل بين البعدين التنموي من جهة، والبيئي من جهة أخرى.

ثانياً – الواقع التنموي في ريف إقليم الجزيرة

لا يزال إقليم الجزيرة يكتفى بالأرض الخضراء، ذلك أنه يحوي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والرعية، ويشكل القطاع الزراعي فيه بشقيه النباتي والحيواني، القطاع الاقتصادي الأهم، حيث يشتغل ويستفيد منه نسبة عالية من السكان، ويساهم -إلى جانب النفط- بنسبة عالية في الناتج المحلي للمنطقة، ويوفر جزءاً من حاجة الأسواق المحلية من الخضار والفواكه، وينتج المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والقطن، إضافة إلى كميات من اللحوم البيضاء والحمراء، وباقي المنتجات الحيوانية كالحليب والألبان والأجبان.

1- الخصائص الرئيسية لريف إقليم الجزيرة

تتشابه البنى الرئيسية في الأرياف بشكل عام، كالبنى الاجتماعية التي تحكمها مجموعة من القيم والعادات، التي تخلق منظومة علاقات الأفراد بعضهم من جهة وبمجتمعهم من جهة أخرى.

والبنى الاقتصادية التي تعاني من تخلف آليات استغلال الموارد المتاحة وغياب المؤسسات الإنتاجية والخدمية الزراعية إضافة إلى ضعف إنتاجية العمل وعدم تنويع الإنتاج وطرائقه.

ولعل هاذان الجانبان يعتبران من أكثر الجوانب تأثيراً في أية عملية تنموية يراد الشروع بها في الريف. ومن هنا لا بد من الأخذ بالاعتبار هذه الخصائص عند البحث في أية استراتيجيات للتنمية الريفية ويمكننا أن نبرزها بالتفصيل فيما يلي:

- الاعتماد على الزراعات البعلية بالدرجة الأولى

تشكّل الزراعات البعلية المعتمدة على الأمطار النسبة الأكبر من بين الزراعات في المنطقة. حيث تتجاوز 80% من المساحات المزروعة مقابل أقل من 20%³ زراعات مروية. ويعتبر نمط الزراعة البعلية المنتشر بكثرة سبباً رئيسياً في انخفاض الإنتاجية الزراعية، فضلاً عن أن المساحات المروية تراجعت خلال فترة الأزمة بنسب كبيرة نسبياً بسبب عدم توفر الكهرباء اللازمة لتشغيل المضخات المائية وارتفاع تكاليف الوقود البديل كالمازوت.

كما يمكن الإشارة هنا، أن الاعتماد على مياه الأمطار تشوبه مخاطر نوعية قد تتضخم بفعل عدم انتظام الكميات المتساقطة وأماكن سقوطها، فقلة الأمطار تسبب تراجعات كبيرة في كميات الإنتاج بين عام وآخر، كما وتؤثر بشكل رئيسي على توزع الدخل الزراعي بين المزارعين في المناطق المختلفة، وارتباط العمل والدخل بموسم الأمطار وشدها.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب موجات التضخم العالية

شكلت نسب التضخم العالية التي ضربت الاقتصاد الوطني عموماً والتي تجاوزت 6000%، ضربة قاصمة للإنتاج الزراعي. فقد ارتفعت معها أسعار مستلزمات الإنتاج، كالبذار والأسمدة الآزوتية والأدوية الزراعية، والخدمات الزراعية المختلفة كالحرثة والبذارة والحصاد وأجور العمالة الزراعية

³ د. شوقي محمد، الواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الحسكة، مركز الفرات للدراسات، 2020

ونقل وشحن المنتجات. الأمر الذي زاد من تكاليف الإنتاج وقلل من قدرات الفلاحين على القيام بالعمل الزراعي مما أثر على إنتاجية الأرض وساهم بشكل واضح في تراجع كميات الإنتاج.

- **ضعف البنى المؤسساتية الزراعية والتنظيم في الريف** كوحدات الإرشاد الزراعي، والمراكز البيطرية، ومؤسسات الائتمان الزراعي، ومؤسسات تسويق المنتجات، أو مؤسسات إنتاجية صناعية مرتبطة بالمنتجات الزراعية. كل ذلك يفضي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض حصة الفلاحين من الدخل الزراعي، وبالتالي تراجع في قدراتهم الإنتاجية وانخفاضاً في دخولهم ومستويات معيشتهم، مما يدفع بالشباب خاصة في الريف إلى التفكير بالهجرة للبحث عن فرص أفضل للحياة والعيش.

ولعله من الملاحظ بوضوح الأضرار التي نجمت عن التدخل الحكومي المباشر في تسيير أعمال بعض المؤسسات المتواجدة في الريف، بالرغم من ضعف بناها وتخلفها، كالجمعيات الفلاحية والوحدات الإرشادية، مع غياب شبه تام لمؤسسات أهلية ريفية، يمكن ربط أنشطتها بالحالة الزراعية القائمة بحسب المنطقة والسوية الإنتاجية فيها.

- **سيادة الحيازات الزراعية الصغيرة**

تشكل هذه المسألة معضلة حقيقية على صعيد الإنتاج من جهة، وعلى صعيد إنتاجية العمل من جهة ثانية. وتتميز الحيازات الصغيرة - وهي المساحات من الأراضي الزراعية العائدة لشخص ما وعادة ما تكون صغيرة نسبياً - تتميز بتدني الإنتاجية وخاصة في سنوات الجفاف، كما أنها لا تسمح بالاستفادة من مسألة وفورات الحجم كما في الحيازات الكبيرة، كما أن أصحابها لا يستطيعون إدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج الأمر الذي يؤثر على مستوى الإنتاجية والفاعلية، وبالتالي على الدخل الزراعي.

من ناحية أخرى، تتسبب الحيازات الصغيرة بضعف فاعلية التخطيط الزراعي، لأن الإنتاج هنا يخضع لمزاجية أصحاب الحيازات، وبذلك قد تسود حالة من الفوضى على صعيد المنتجات والمحاصيل المرغوب الحصول عليها.

- **انخفاض مستويات الدخل في الريف**

يرتبط ذلك مباشرة بضعف إنتاجية العمل الزراعي، وشدة موسمية الإنتاج، ومحدودية مصادر الدخل بسبب الاعتماد الكبير على الدخل الناجمة عن الإنتاج الحقلي، مع ضعف انتشار المؤسسات الخدمية الزراعية، أو تلك الإنتاجية غير الزراعية فقلما نجد منشآت صناعية منتشرة في الريف، حتى تلك التي يرتبط الإنتاج فيها بالإنتاج الزراعي.

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج أيضاً تتسبب - لا محال - في انخفاض الدخل التي تتكون نتيجة العمل الزراعي، كل ذلك يساهم بانخفاض مستويات المعيشة في الريف، ويدفع بأبنائه نحو الهجرة إلى المدن، وخلال فترة الأزمة نحو الدول الأوروبية وتركيا وإقليم كردستان.

- ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان الريفيين مقارنة بأصحاب الأعمار الفتية

وهذه نتيجة طبيعية للهجرة التي حصلت - وما تزال تحصل - من قبل الشباب في الريف، نتيجة لما أسلفناه أعلاه من تراجع مستويات المعيشة، وانخفاض الدخل، وعدم جدوى الإنتاج الزراعي في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج، وفقدان العديد من مستلزماته في الأسواق، أو تواجدها بجودة ونوعية منخفضة.

يضاف إلى ذلك قلة فرص العمل في الريف، خارج نطاق العمل الزراعي والمرتبط هو نفسه بالحالة الموسمية للأمطار، والبقاء في الريف يعني البقاء عاطلاً عن العمل، أو أن ترضى بمستوى دخل منخفض لا يسمح بأية تغييرات نوعية على الصعيد الاجتماعي، أو يهيئ للقيام بالعملية التنموية في الريف، والتي تحتاج بالدرجة الأولى إلى تشكل القيم المضافة الفعلية، التي تسمح بالتوسع في الاستثمار الزراعي وغير الزراعي، وتحسين مستويات إنتاجية العمل.

- ضعف مستوى الخدمات العامة في الريف

بالرغم من تخلفها سابقاً شهدت مستويات ونوعية الخدمات العامة المقدمة، سواءً من قبل الدولة، أو الإدارة الذاتية في المنطقة، تراجعاً ملحوظاً خلال فترة الأزمة. وخاصة الكهرباء، التي تشكل عنصراً هاماً في الإنتاج الزراعي في الريف من جهة، ولاستمرارية السكان للعيش فيه من جهة ثانية. فضلاً عن ضعف خدمات الصحة والتعليم، وإغلاق الكثير من المدارس، واستخدامها كمراكز إما عسكرية، أو لإيواء النازحين، خاصة خلال سنوات الحرب مع الجماعات المسلحة، وهجماتها المتكررة على المنطقة.

- تخلف البنية التحتية

جاءت الحرب على معظم مفاصل البنى التحتية في المنطقة وخاصة شبكات الكهرباء ومحطات توليدها وآبار النفط والغاز التي يتم استخدام منتجاتها في إنتاج الكهرباء مما أثر على واقع النشاط الاقتصادي بشكل عام والزراعي على وجه الخصوص لأن عمليات سقاية المزروعات كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الكهرباء لتشغيل المضخات المائية.

كما يمكن الحديث هنا عن الحالة السيئة للطرق العامة التي تصل بين الأرياف والمدن، وتسمح بإيصال الإنتاج إلى الأسواق، وارتفاع تكاليف النقل والشحن. وفي كثير من الأحيان تنقطع العديد من القرى عن الاتصال بالمدينة في فصل الشتاء لقلة الجسور على الأنهار.

وليست السدود القائمة على الأنهار في المنطقة، بأحسن حال، خاصة وأن معظمها لا يتم العمل على صيانتها أو تقويتها، تحسباً لارتفاع مناسيب المياه فيها، في فصل الشتاء، أو استخدام مياهها الزائدة لأغراض السقاية وغيرها.

كما تعاني معظم الأرياف، وخاصة في الجنوب، وفي منطقة الكوجرات، وبعض قرى آليان من ضعف شبكة الاتصالات الخلوية، وافتقادها لشبكة الاتصالات الأرضية، مما يجعل من إمكانية التواصل مع الأسواق صعبة، وتؤثر على متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية هناك.

2- أسس التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

على الرغم من الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة على صعيد البلاد، إلا أنها لم تحظَ في ظل الحكومات السابقة بمشاريع تنموية حقيقية، فلم تتجاوز تلك المشاريع قنوات لاسترجار المياه، أو بعض المشروعات التنموية الصغيرة، كمشروع الزراعة في الأنفاق، الذي نفذته مديرية التنمية الريفية مع جمعية "سورية اليمامة" بدعم من برنامج الأغذية العالمي⁴.

كما قام فرع مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية عام 2014 بتأسيس عدد من صناديق التمويل في ريف الحسكة، وصل عددها إلى 25 صندوق، وذلك بهدف المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، وتشجيع المبادرات الفردية للسكان في تلك الأرياف، إلا أن حجم التمويل القليل في هذه الصناديق لم تفتح مجالاً واسعاً لتحقيق أهداف المشروع التنموية⁵.

لكننا نرى أن هناك العديد من الأسس التي يجب الاعتماد عليها للمباشرة بأية مشاريع أو برامج للتنمية الريفية في المنطقة، وهي:

- حصر جميع المشكلات والمعوقات والقضايا ذات العلاقة المباشرة ببرامج التنمية، من خلال دراسات وأبحاث علمية تعتمد على المسح الحقيقي للمؤشرات التنموية في الريف من حيث أعداد السكان، ونسبة البطالة، وأعداد العاملين الدائمين والموسميين، ونسب التعليم، والأمية، وغيرها من البيانات التي تعطي الصورة الديمغرافية والاقتصادية للحياة في الريف.
- توفير الخدمات العامة من رعاية طبية واجتماعية، وخدمات التعليم الجيد، وتحسين البنى التحتية، كشبكة الطرق والمواصلات، ومياه الشرب، وزيادة ساعات الكهرباء بهدف الإبقاء على من تبقى من سكان الريف ضمن قراهم وأراضيهم، ورفع مستوى معيشتهم.
- نشر ثقافة المشاركة داخل الريف، مع الأخذ بالاعتبار البنى الاجتماعية (العادات والتقاليد) والاقتصادية (حجم الحيازات، ومستويات الدخل) القائمة فيه، وبما يتلاءم مع الواقع المعاش. مع التركيز على مسائل التمكين المجتمعي، وخاصة تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال تقديم الدعم اللازم لها، لتقوم بتأسيس مشروعات صغيرة ملائمة لها وللواقع الاقتصادي في الريف.
- محاولة تعبئة جهود الأفراد والسكان الريفيين، وضمان مشاركتهم في تنفيذ خطط التنمية الريفية، من خلال توعيتهم بمدى الفوائد التي قد تعود عليهم في حال نجاحها.
- تطوير الأجهزة المؤسساتية وأنظمتها، لدعم وتطوير وتوسيع قاعدة التخطيط الإقليمي، بهدف توجيه التنمية الريفية، باعتبارها قاعدة أساسية للتنمية الشاملة⁶.
- زيادة مستويات الاهتمام بقضايا الصحة والتعليم في الريف، من خلال إعادة تأهيل المدارس، وتفعيل قانون إلزامية التعليم، وفتح مراكز ونقاط طبية، أو تسيير العيادات المتنقلة في القرى البعيدة، للحد من انتشار الأمراض، والحفاظ على الصحة العامة وخاصة لدى الأطفال.

⁴ إنجاز مشروع الزراعة في الأنفاق بمدينة الحسكة، الإعلام تايم، سانا، 15 نيسان 2021 [/http://emediatc.com](http://emediatc.com)

⁵ مشروع التنمية الريفية يفتتح 5 صناديق تمويل جديدة، صحيفة الثورة، 26 / 2 / 2014 [/http://archive.thawra.sy](http://archive.thawra.sy)

⁶ المهندس طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسة (ريف محافظة حلب)، رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية في جامعة حلب، (2014 / 2015)، ص8.

3- مبررات التنمية الريفية في المنطقة

لعلنا لن نبالغ إذا قلنا بأن ريفنا بواقعه الحالي لن يستطيع توفير الحياة الملائمة لسكانه في غضون عدة سنوات قادمة، ما لم يتم تنفيذ مشاريع التنمية الريفية فيه خلال الفترة الحالية. فجميع الظروف القائمة فيه لا تؤهله لتأدية وظيفته الاقتصادية كمورد رئيسي للغذاء، الأمر الذي قد يتسبب باتساع حجم الفجوة الغذائية، وتراجعا كبيرا في مستوى الأمن الغذائي في المنطقة، ويدفع بها نحو الاعتماد على الاستيراد من الخارج، بكل ما تحمله هذه العملية معها من مخاطر اقتصادية واجتماعية على المنطقة وأهلها.

وتنحصر مبررات التنمية الريفية بعدة محاور رئيسية، يحتاج كل منها إلى الدراسة والتخطيط السليمين، وبالشكل الذي يؤمن بداية صحيحة، ويضمن نتائج إيجابية قد تخفف من حدة المشكلات القائمة، ويدفع باتجاه تنمية الريف وتطويره. ومن هذه المبررات نذكر:

أ- تدهور التربة الزراعية، وتراجع المساحات الرعوية، نتيجة سنوات الجفاف المتكررة من جهة، وهجر الكثير من الفلاحين أراضيهم وقراهم، بسبب الحرب وتراجع مستويات المعيشة من جهة ثانية.

ب- انخفاض مستويات المياه الجوفية نتيجة تراجع كميات الهطول، والحفر الجائر خلال سنوات الحرب، وبالتالي ضعف الموارد المائية المستخدمة في الري أو كميها للشرب. يضاف إلى ذلك انحسار مياه نهر الخابور، والحجز المتكرر من قبل الحكومة التركية لمياه نهري دجلة والفرات، وبناء العديد من السدود عليهما، بهدف التقليل من كميات المياه المتدفقة إلى المنطقة من هذين النهرين، والتي تستخدم في مناطق كثيرة لري المزروعات.

ج- ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من البذار والأسمدة والأعلاف والمحروقات، يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار الخدمات ما بعد الإنتاج، والحصاد من جني المحصول والنقل والشحن وغيرها. مما تسبب بتدني إنتاجية العمل، وتراجع كبير في مستويات الدخل الزراعية، وبالتالي عدم جدوى النشاط الزراعي.

د- عدم توفر مؤسسات للتمويل الزراعي في الريف، تساعد السكان على توفير جزء من الأموال اللازمة للقيام بالعمل الزراعي، وتشجيعهم على البقاء والتمسك بأراضيهم وأعمالهم الزراعية.

هـ- عدم الاهتمام بتقنيات الإنتاج الحديثة، كالري الحديث، أو مزارع تربية الحيوان النموذجية، بسبب ضعف الإمكانيات المالية في الريف من جهة، وارتفاع تكلفة تلك التقنيات من جهة ثانية.

و- زحف البناء الحضري، وخاصة الإسمنتي إلى داخل الأراضي الزراعية، خلال سنوات الحرب بسبب غياب السلطات الإدارية المانعة لذلك، إضافة إلى أن الكثير من القرى انعدمت فيها مساحات الأراضي المخصصة للبناء وقد وصل توسع معظمها إلى حدود الأراضي الزراعية

ونتيجة للتزايد السكاني وضرورات بناء المساكن فقد امتد إلى داخل الأراضي الزراعية بعد انتهاء المساحات غير الزراعية.

كما قامت السلطات الإدارية في المنطقة بإعطاء تراخيص زراعية لبناء مستودعات أو إقامة مشاريع معينة داخل الأراضي الزراعية دون إدراك مستوى الخطورة الناجمة عن عمليات تغيير صفة الأراضي الزراعية. يضاف إلى ذلك تحويل الكثير من الأراضي الزراعية - وخاصة القريبة من المدن - إلى أماكن للترفيه أو ما يسمى في المنطقة بـ "المزارع"، وبالتالي تراجع حجم الإنتاج بسبب خروج مساحات من الأراضي من دائرة الإنتاج الزراعي.

ز - عدم وجود مراكز اجتماعية توعوية تساعد على التمكين المجتمعي، وبناء القدرات الذاتية أو أية نقاط رعاية طبية مع التراجع في أعداد المدارس والطلاب معاً نتيجة المشكلات السياسية التي تعتري العملية التعليمية من جهة والانهيار العام في ثقافة التعليم خلال سنوات الحرب من جهة ثانية.

ح - قلة الاهتمام بالقضايا الحديثة في الاستثمار الزراعي، كإنشاء مزارع نموذجية، وشركات التطوير الزراعي، وقضايا التشاركية في الإنتاج (خاصة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة) أو حتى تأسيس المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمرتبطة بالمنتجات الزراعية، والتي قد تساهم في تنويع الدخل وإنتاج القيمة المضافة.

ط - عدم إيلاء الإدارة الذاتية الاهتمام الكافي لقضايا التنمية الريفية وإدارتها بالشكل السليم، أو لتأسيس الوحدات الإرشادية، أو المراكز البيطرية، وغياب التنسيق الإداري بين الجهات المسؤولة عن النشاط الزراعي. والاكتفاء فقط بالاستفادة من الوضع القائم في الحدود الدنيا، دون التفكير بتطويره إلا من خلال إقامة بعض المشاريع الخجولة في الريف، كالمداجن ومعامل للأجبان والألبان، ومشاريع للبيوت البلاستيكية وسواها، والتي لم تثبت جدارتها أو نجاحها أو تحقيق جزء من أهدافها في تغطية حاجة الأسواق من منتجاتها، أو التقليل من الاستيراد أو تكوين دخول جديدة في الريف.

4 - موارد التنمية المتوافرة في ريف إقليم الجزيرة

تشكل مسألة توافر الموارد الاقتصادية والبشرية القضية الأهم في أية عملية تنموية منشودة، وإذا نظرنا إلى منطقة الريف، فإننا نجد ولا شك معظم المقومات اللازمة للبدء ببرامج التنمية الريفية في إقليم الجزيرة. وإذا كانت الحرب قد قللت من مستويات تلك الموارد وخاصة البشرية، إلا أن المقومات الرئيسية لعملية التنمية تتوفر نسبياً في المنطقة، والتي يمكن البناء عليها للتخطيط والشروع ببرامجها وتنفيذها.

أهم تلك المقومات، حالة الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة مقارنة بالمناطق السورية الأخرى، والتي قد تكون دافعاً حقيقياً لتنفيذ المشروعات الزراعية والإنتاجية في الريف.

يضاف إلى ذلك المساحات الزراعية الهائلة في المنطقة، وتوفر الأراضي الخصبة القابلة لإنتاج أهم المحاصيل الزراعية، وخاصة القمح والشعير والقطن، وإنتاجية جيدة، إذا ما تم استغلالها بالشكل

المطلوب. كما تتوفر في المنطقة المواد الأولية، وبعض من البنى التحتية التي تحتاج إلى تأهيل، كسدود وقنوات الري، واستجرار المياه، والطرق الريفية، وشبكات الكهرباء.

وتتوفر في المنطقة المواد الخام اللازمة لعملية الزراعة، أو لبعض المعامل المعتمدة على المنتجات الزراعية، وبأسعار وتكاليف مناسبة. كما تتوفر في أسواقها العديد من مستلزمات الإنتاج اللازمة للقيام بالأنشطة الزراعية المختلفة، أو إمكانية استيراد العُدَد والأدوات اللازمة لعملية الزراعة والري، أو لتأسيس بعض المشاريع الصناعية المرتبطة بها. فضلاً عن أن الإدارة الذاتية توفر المحروقات اللازمة للعمل الزراعي من إنتاج أو حصاد وبأسعار رخيصة نسبياً، إضافة إلى نسبة لا بأس بها من البذار والأسمدة الآزوتية والعضوية، ولو بأسعار عالية.

كما يمكن الإشارة إلى سيادة ثقافة العمل الزراعي، وارتباط معظم النشاط الاقتصادي في المنطقة بجودة أو سوء المواسم الزراعية، بالرغم من انتشار مسألة الاهتمام بالتجارة والقطاع التجاري في السنوات القليلة الماضية.

قد تكون القضية الأهم، والتي تشهد تراجعاً ملحوظاً، هي عدم تمسك الفلاحين بأراضيهم، وهجرة أبنائهم إلى المدن، أو إلى الدول الأوروبية، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية تمت الإشارة إليها سابقاً.

الفصل الثاني

أهم معوقات انطلاق التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

لعل عدم الاهتمام بالموارد البشري في الريف، ومحاولة خلق الظروف الحياتية المناسبة له، يُعدّ من أهم معوقات التنمية الريفية. لذلك، فإن إتاحة فرص النجاح أمام برامج التنمية الريفية، تعدّ المسألة الأهم للشروع بها، وذلك بوضع مرتكزات حقيقية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في الريف، حتى تعطي تلك البرامج أكلها. ومن هنا لا بد من استعراض، وبشكل جليّ، أهمّ المعوقات والمشكلات التي قد تعتري عملية تطبيق أية برامج تنموية في ريف إقليم الجزيرة:

أولاً-المعوقات الإدارية والتنظيمية

تحتاج أية عملية تنموية إلى إدارة مؤهلة وعلمية، تستطيع خلق التواءم بين الموارد المتاحة والأهداف التنموية المنشودة، وذلك من خلال تهيئة الشروط الملائمة للعمل والإنتاج من جهة، والاستغلال الأمثل لتلك الموارد، مع امتلاكها القدرة على التكيف مع أية ظروف مستجدة، أو تغييرات غير متوقعة من جهة ثانية. لذلك فإن غياب الإدارة العلمية الرشيدة عن أية عملية تنموية سيحكم عليها بالفشل.

وهنا يمكننا حصر العديد من المعوقات الإدارية لعملية التنمية الريفية في إقليم الجزيرة:

1- غياب الجهاز الإداري المؤهل

تحتاج عملية التنمية الريفية إلى خبرات إدارية ومؤسسات متخصصة، تخطط وتقود العملية، وتعمل على إنشاء هيكل إداري منظم، يستطيع مواجهة التحديات القائمة. وفي إقليم الجزيرة لا تمتلك السلطات الإدارية أية رؤى علمية حقيقية واضحة حول مسألة وآليات التخطيط للتنمية الريفية. يضاف إلى ذلك عدم توفر أجهزة إدارية محلية في الأرياف، تكون مهمتها البحث عن أفضل السبل لاستغلال الموارد المتاحة وتنميتها، بهدف خلق حالة من التطور التي قد تكون خطوة على طريق التنمية المتكاملة في الريف.

وإذا ما توفرت أية مؤسسات إدارية أو اقتصادية، فهي تفتقر عادةً للإداريين المتميزين وللفنيين المتخصصين في إدارة العمليات التطويرية والتنموية، سواء في المؤسسة نفسها، أو من خلال التكامل مع باقي المؤسسات.

2- غياب التخطيط والتنظيم

وحيث يعتبر التخطيط والتنظيم من أهم الوظائف الإدارية، فإن غيابهما يسبب هدراً كبيراً في الموارد، أو استغلالها بغير مكانها، أو بطرق قد تكون ذات تكاليف عالية وبينتاجية متدنية. لذلك يشكل التخطيط السليم لأهم المشروعات التنموية في الريف، ومسألة التنظيم الإداري حالة متطورة، يمكن من خلالها تحديد القنوات المناسبة للعمل، وتوزيع الموارد المتاحة عليها بالشكل المطلوب. هذا من جهة.

من جهة ثانية، تفتقد المؤسسات الإدارية والمشرفة في المنطقة للتخطيط، من خلال تحديد الأهداف الرئيسية للعملية التنموية، أو أية مشاريع قد يتم تنفيذها في إطار تلك العملية، بأفضل الطرق الممكنة، وبالاعتماد على الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة، وهذا يشكل واحداً من

أهم التحديات التي تواجه مسألة التنمية الريفية. يضاف إلى ذلك أن تنظيم المهام، وتوصيف الوظائف المناطة بالقائمين على العملية التنموية بالشكل السليم، سيعطي لأية استثمارات تقام في الريف نتائج جيدة تحقق الجدوى الاقتصادية والتنموية من تنفيذها.

3- غياب آليات التطوير الإداري في الريف

لم تشهد المنطقة حتى الآن أية جهود تنموية حقيقية، ومن ضمنها عملية التطوير الإداري التي يمكن تعريفها بأنها "عملية مخططة وموجهة، تهدف إلى إحداث تغييرات نوعية، وكمية شاملة وجزئية في هياكل ونظم وأساليب عمل الجهاز الإداري وأنماط ووظائف السلوك فيه، من أجل زيادة قدرة وفاعلية هذا الجهاز على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ضمن معطيات بيئية وزمنية معينة"⁷

ومن الملاحظ، أن الجهود التنموية في المنطقة تخلو من معظم العناصر المكونة للتعريف السابق، إذ يتصف الواقع الإداري على مستوى الريف خصوصاً، وعلى مستوى السلطات الإدارية القائمة عموماً، بالتخلف المتمثل بفقدان القدرات الذاتية على النمو، وإحداث نقلات نوعية في إدارة وتخطيط العمليات التنموية بالشكل السليم. فالجهات الإدارية المسؤولة عن الواقع الزراعي أولاً والريفي ثانياً، ما تزال متقطعة الأوصال، وغير قادرة على التكامل الإداري ما بينها، بل وغير قادرة في الأساس على النمو الإداري أو التكيف مع المستجدات والمعطيات الموجودة في الواقع، والتي تتطلب اتخاذ خطوات سريعة، تحدث فرقاً في مستويات الحياة الريفية، تدفع بالناس نحو البقاء فيها، وتنفيذ مشاريعهم، سواء الزراعية أو تلك التكاملية، لتصبح نواة استثمارية تجذب المزارعين ومربي المواشي وحتى المستثمرين الصناعيين.

وتتمثل أهم مظاهر التخلف القائم في الريف بما يلي⁸:

- لا معدلات عالية للكفاءة والإنتاج (هبوط).
- لا إفادة من مفاهيم الإدارة العلمية (ابتعاد).
- سلوك الطريق الأسهل (البدائي في تحقيق أهداف الإنتاج).

4- الاهتمام بالموارد المادية دون الموارد الفكرية

من هنا نستطيع القول إن الإنتاج في الريف، ونتيجة للتخلف الإداري، وعدم التخطيط السليم، واستغلال الموارد المتاحة بطريقة عشوائية، أو لغايات غير إنتاجية، كل ذلك يتسبب في تراجع كميات الإنتاج، وسوءاً في نوعيتها، وانخفاضاً في جودتها؛ والمشكلة الأكبر هي ارتفاع كلفها، وزيادة مستويات الهدر والإسراف في الموارد والمواد الأولية، دون تحقيق النتائج المرجوة.

⁷ مداخل التطوير الإداري ومظاهره في الدول النامية، إعداد: أكرم سالم، منظمة الحريات للتواصل بين موظفي قطاع العدل

بالمغرب، 21 / حزيران / 2014 / <https://alhoriyatmaroc.yoo7.com>

⁸ مداخل التطوير الإداري ومظاهره في الدول النامية، المرجع السابق.

ثانياً - المعوقات الاقتصادية

العديد من المعوقات الاقتصادية تقف أمام إحداث عملية التنمية الريفية، منها ما هو مرتبط بالواقع البنيوي للريف، ومنها ما هو مرتبط بضعف التنظيم الإداري والإنتاجي، أو بخطط التنمية فيه.

1- انخفاض مستويات الدخل وانتشار الفقر

تشكل العمالة الزراعية، النسبة الأكبر من بين العاملين المنتشرين في الريف، ويزداد الطلب على العاملين عادة أثناء المواسم الزراعية. ولكن بشكل عام، فإن الدخل الناتجة عن العمل الزراعي لا تتميز بارتفاع مستوياتها، بل عادة ما تكون قريبة، أو أعلى بقليل من مستويات حد الكفاف والعيش، وذلك بسبب موسميّتها، وعدم استمرارية العمل الزراعي على مدار العام، سواءً تلك الأعمال المتعلقة بالشق النباتي، أو المتعلقة بالشق الحيواني.

يضاف إلى ذلك غياب تنوع مصادر الدخل، وارتباط منابع تكونه بالعمل المزرعي فقط، وقلّته خارج إطار ذلك العمل. وبذلك فإن ما يتم توليده من دخول في الريف، غير قادرة على إحداث تغييرات نوعية في مستوى معيشة السكان الريفيين، ولا لتلبية متطلبات التنمية من استثمارات وتقنيات حديثة وسواها.

وتثبت العديد من الدراسات والمسوحات الإحصائية، أن مستويات الفقر في الريف هي الأعلى، مقارنة بالمناطق الحضرية وبالمدن الكبيرة. فقد أشار رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "كنايو نوانزي" في تقرير التنمية الريفية لعام 2016، إلى أن ثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في الريف⁹. وينطبق هذا الكلام بعموميته على ريف إقليم الجزيرة، الذي عانى من فترات جفاف متلاحقة، ومن ضعف خطط ومشاريع التنمية، وأتت عليه الحرب والأزمات الخانقة، التي جعلت من مستويات الاستثمار الزراعي في حدودها الدنيا، وهذا ما أضعف من فرص إحداث آليات التنمية وإقامة الاستثمارات، أو تطويرها تقنياً وتكنولوجياً، أو إدخال أساليب الإنتاج الحديثة القادرة على رفع إنتاجية العمل الزراعي، وبالتالي مستويات الدخل والإدخار.

2- ضعف الاستثمارات

تعتمد التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى على زيادة عدد الاستثمارات، التي تخلق فرص عمل جديدة، وتساهم في خلق القيم المضافة، والتوسع في الإنتاج، وتوليد دخول جديدة داخل الاقتصاد، تعتبر المحرك الأساسي للطلب، وبالتالي تحريك العجلة الإنتاجية والاقتصادية بشكل عام.

وحيث تعتبر البيئة الاستثمارية، وتوفر رؤوس الأموال، القوة الجاذبة الرئيسية للمستثمرين، وتنشيط الحالة الاقتصادية، فإن غيابها - كما هو الحال في ريف إقليم الجزيرة - يسبب ضعفاً في النشاط الاقتصادي، وانعداماً لفرص التطوير، وإحداث الحالة التنموية فيه. فالخيارات الصغيرة المنتشرة في الريف لا تشجع كبار المستثمرين على العمل والخوض في غمار الاستثمار الزراعي،

⁹ كنايو نوانزي، تقرير التنمية الريفية لعام 2016، "تعزيز التحول الريفي الشمولي"، IFAD، ص 15.

فضلاً عن أن البيئة الاستثمارية غير متوفرة في سياق إنشاء مزارع كبيرة لتربية المواشي، أو تأسيس مشاريع إنتاجية صغيرة أو متوسطة مرتبطة بالمنتجات الزراعية، أو تلائم البيئة الريفية؛ ويعود السبب في ذلك إلى "ضعف منظومة الاستثمار المتكاملة في المنطقة، من قلة المكاتب الخاصة بالشأن الاستثماري والاقتصادي، مع ضعف القائم منها، إلى تخلف الأنظمة والقوانين الناظمة للاستثمار، وانتهاء بانعدام آليات العمل والتطوير"¹⁰

إن ضعف الاستثمار في المناطق الريفية، يخلف - ولا شك - قلةً في فرص العمل، وانخفاضاً في مستويات الدخل، وتقليل الفرص أمام تطوير الريف أو تهيئة البيئة المناسبة للمباشرة بالتنمية الريفية المتكاملة، لأن تقوية القاعدة الإنتاجية أحد أهم أسس التنمية وخلق فرص النمو والتطور.

3- أساليب الإنتاج القديمة: تتميز أساليب الإنتاج في ريف إقليم الجزيرة بأنها ما تزال تقليدية وقديمة في معظمها، وخاصة طرق الإنتاج الزراعي. حيث تشكل المساحات الزراعية المعتمدة على مياه الأمطار نسبة عالية تتجاوز 80٪ من مجموع المساحات المزروعة في المنطقة. يضاف إلى ذلك أن أساليب الاهتمام بالثروة الحيوانية ما تزال بدائية، تعتمد على رعي المواشي في البرية بشكل رئيسي، وتربية رؤوس الأبقار بصور فردية غالباً.

وإذا ما تناولنا الأراضي الزراعية المعتمدة على الري، نرى انتشاراً واسعاً لأساليب الري القديمة، كالري بطريقة الغمر التي تحتاج لكميات كبيرة من المياه، فضلاً عن المساوئ والأضرار التي تلحقها بالأراضي الزراعية، نتيجة زيادة نسبة الأملاح التي تتراكم في التربة، بسبب زيادة كميات المياه المستخدمة، فتتخفف خصوبتها وإنتاجيتها مع مرور الوقت. وقلما تشاهد في ريف المنطقة اعتماد المزارعين على أساليب الري الحديثة وتقنياتها، مما يقلل من إنتاجية العمل، ويساهم في انخفاض مستويات الإنتاج كماً ونوعاً.

من جهة أخرى، فإن معظم الفلاحين وأصحاب الحيازات الزراعية يعتمدون طرق الزراعة المتعددة، وذلك بزراعة أكثر من نوع من المحاصيل الزراعية ضمن مساحات حيازاتهم، ظناً منهم أنهم يقومون باستغلال أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية، ويزيدون من إنتاجها. يضاف إلى ذلك طريقة دوران المحاصيل، وذلك بزراعة محصول مختلف في نفس الأرض الزراعية في الدورات الإنتاجية المتلاحقة.

إن سيادة أساليب وطرق الإنتاج القديمة في الريف لا يسمح بخلق آليات لتطويره، وذلك بسبب تدني إنتاجية العمل الزراعي، وضعف الدخول الناجمة عنه، مما لا يفتح المجال أمام أية تراكمات رأسمالية¹¹ قد تكون سبباً في التفكير بإقامة مشروعات استثمارية ناجعة، وتنشيط وتطوير العمل الزراعي، لتدفع باتجاه تكوين بنية تنموية حقيقية في ريف المنطقة.

¹⁰ د. شوقي محمد، الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجزيرة، مركز الفرات للدراسات، القامشلي، 2021،

الطبعة الأولى، ص 100-101

¹¹ يشير مصطلح التراكم الرأسمالي إلى الزيادة في الأصول الناجمة عن زيادة الاستثمار أو الأرباح.

4- صعوبة الاستفادة من التكنولوجيا

تعتبر عملية إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، أحد أهم المقومات الرئيسية لزيادته كماً ونوعاً، ورفع مستوى الإنتاجية والتقليل من التكلفة. ولكن كل ذلك يتطلب بنى إنتاجية قادرة على استيعاب التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، وتستطيع التأقلم معها. كما تحتاج إلى موارد بشرية وفنيين متخصصين قادرين على التعامل معها، واستخدامها بالشكل المطلوب.

في ريف إقليم الجزيرة، لا يتم استخدام التكنولوجيا الإنتاجية الحديثة بالشكل المطلوب، لا في الزراعة ولا في تربية الحيوان والاهتمام بالثروة الحيوانية وزيادتها. ويعود السبب في ذلك إلى ندرة رؤوس الأموال وقتلتها، خاصة أن تلك التكنولوجيا تحتاج إلى كثافة عالية في رأس المال. إضافة إلى قلة الخبراء والفنيين، القادرين على استخدامها وصيانتها، الأمر الذي قد يرفع من تكلفة استخدامها، وبالتالي تكلفة الإنتاج بدلاً من تخفيضها.

كما يمكن الإشارة إلى أن القطاع الزراعي في المنطقة، وبناءً، وطرائق الإنتاج فيه، ومقوماته البشرية والاقتصادية، كلها غير ملائمة لاستخدامات تكنولوجيا حديثة، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام إدخالها إلى الإنتاج، حيث لم يتم تطوير هذا القطاع بشكل كاف، ليصبح قادراً على استيعاب منتجات التكنولوجيا المتطورة.

ثالثاً- المعوقات الاجتماعية والديمقراطية

أوضحت التجارب التنموية في البلدان الفقيرة، بحسب دراسة لمنظمة الإسكوا، "أن البرامج التي تستهدف قطاع محدد من المجتمع الريفي، مثل فقراء الريف مثلاً، غالباً ما تواجه بمعوقات تحد من فعالية هذه البرامج"¹² وقد أوضحت الدراسة أنه وفقاً لذلك، فإنه في منطقة جغرافية ما، لا بد من استهداف الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبشري، حتى تلقى البرامج التنموية نجاحاً.

إذاً في التخطيط لأية عملية تنموية في ريف إقليم الجزيرة، لا يمكن فصل الجوانب الاجتماعية وبناءها عن باقي الجوانب التنموية. لا من جهة المعطيات الديمغرافية، ولا من جهة بنية العادات والتقاليد الريفية.

1- الهجرة من الريف إلى المدن

تشكل ظروف الحياة الريفية، ومستويات الخدمات العامة، والدخول، والمعيشة السائدة فيها، من أكثر الأسباب التي تدفع سكان الريف إلى الهجرة. ففي دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أوضحت أن متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي يبلغ ربع دخل الفرد في القطاعات الأخرى¹³.

¹² د. محمد حمدي سالم، التنمية الريفية المتكاملة في إطار التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ت1 أكتوبر 1993، ص3

¹³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، آب أغسطس 2007

إضافة إلى قلة توفر مياه الشرب، والضعف الكبير في مستويات الخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة.

وشهد ريف إقليم الجزيرة فترات هجرة متلاحقة، ابتداءً من أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي، زادت وتيرتها خلال سنوات الأزمة السورية، وخاصة إلى الخارج، والتي شملت بالدرجة الأولى فئات الشباب، بعد شبه انعدام للفرص المعيشية الجيدة في الريف.

ويمكننا إجمال أسباب الهجرة من الريف في إقليم الجزيرة خلال السنوات الماضية بما يلي:

- الحرب والمواجهات المسلحة التي جرت في المنطقة، ومحاولات تجنيد الشباب ضمن صفوف الجماعات المسلحة بعد سيطرتها على الكثير من أرياف المنطقة.
- قلة فرص العمل، والتراجع الكبير في مستوى إنتاجية العمل الزراعي.
- سهولة الوصول إلى الدول الأوروبية، ومنحها الإقامة للسوريين، وفق إجراءات غير معقدة مع إمكانية لم شمل العوائل والأقارب.
- التراجع الكبير في مستوى الخدمات العامة في الريف، نتيجة استمرارية الأزمة، وخاصة الكهرباء والتعليم، مما حدا بسكانها إلى البحث عن واقع معيشي وتعليمي أفضل، إما بالانتقال إلى المدن، أو الهجرة إلى إقليم كردستان، أو الدول المجاورة والأوروبية.
- عدم اتخاذ الإدارة الذاتية أية إجراءات تنفيذية لوقف الهجرة من الريف. إلى جانب عدم التخطيط لأية برامج تنموية متكاملة كان من شأنها أن تخلق مقومات للتمسك بالأرض والبقاء في الريف.

2- ضعف مقومات تمكين المرأة الريفية وإدماجها في عملية التنمية الريفية

تشكل العمالة النسوية في الريف نسبة لا يستهان بها من مجموع العمالة الموجودة، وتعتبر الأعمال ومساهمات المرأة الريفية في إقليم الجزيرة عالية، ولا تقل أهمية عنها بالنسبة للذكور. إلا أن كل ذلك لم يترافق حتى الآن بتطبيق سياسات وإجراءات فعالة، تحقق تمكين المرأة الريفية، بل هناك العديد منها تقف عائقاً في وجه تحسين ظروفها، ونيل حقوقها، بسبب الكثير من العادات والتقاليد التي تقيد المرأة من جهة، وعدم مساواتها بأي حال مع الرجل من جهة ثانية. نذكر من تلك المعوقات في إقليم الجزيرة:

- الضعف الكبير في حقوق المرأة تجاه تملك الأراضي الزراعية، بل واعتبار ذلك نقيصة لدى غالبية سكان الريف وملاك الأراضي، وذلك بدواعي وعادات وموروثات اجتماعية متخلفة.
- صعوبة مشاركتها في المؤسسات الريفية الزراعية، وبالتالي عدم الاستفادة من أية موارد عامة، أو برامج دعم اقتصادي قد تصل إلى المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، مما يضعف من إمكانياتها الاقتصادية مقارنة بالرجل، ويرفع من تكاليف الإنتاج لديها في حال كانت صاحبة مشروع خاص بها.
- ضعف مستويات التعليم والتأهيل بين النساء الريفيات لأسباب متعددة، وانتشار الأمية بين نسبة عالية منهن خاصة في قرى الجنوب. أما أولئك اللواتي تحصلن على تعليم جيد، غالباً ما تغادرن الريف إلى المدن، إما بقصد العمل، أو الزواج والاستقرار هناك.

- عدم تطبيق برامج تنموية في الريف، تستهدف تمكين المرأة، فهناك قصور واضح في أعداد تلك البرامج أو سويتاتها، أو أساليب تطبيقها. كالقصور في تأمين الأجهزة والمعدات والتقنيات المناسبة لعمل المرأة الريفية فيزيولوجياً، وعدم وجود برامج تمويل خاصة بها لنشر ثقافة تأسيس مشاريعهن الخاصة، بهدف تمكينها واستقلاليتها الاقتصادية. خاصة أن معظم الدراسات تشير إلى أن المورد المالي التي تحصل عليه المرأة الريفية من عملها تقوم بصرفه على أطفالها وبيتها، وبنسب أكبر مقارنةً بالرجل، وذلك لغايات تحسين مستوى معيشتهم ورفع سوية تعليمهم، والحفاظ على صحتهم وسلامتهم.

3- الكثافة السكانية في الريف وارتفاع أعداد المواليد

قد يرتبط مثل هذا الأمر ببعض العادات والتقاليد، كالبحث عن زيادة عدد الذكور في الأسرة، أو قد ترتبط بضعف مستويات الوعي المجتمعي، وقلة التعليم خاصة لدى النساء المتزوجات. الأمر الذي يشكل ضغطاً على الظروف المعيشية لدى الأسر الريفية، ويضعف من إمكانيات تطوير أسلوب معيشتها، أو الاهتمام بالصحة والتعليم الجيد، وتحسين مستويات الحياة. وبشكل عام يؤدي زيادة عدد المواليد إلى تراجع متوسط الدخل الريفية، ويضعف من الإمكانيات المالية لدى السكان، ويقلل من فرص الحصول على خدمات عامة بالكف والنوع المطلوب لتحقيق البرامج التنموية.

رابعاً- المعوقات التمويلية

إن غياب المال، وقلة رؤوس الأموال التي يتم استثمارها في المشروعات الريفية، أو تلك التي يتم تخصيصها لبرامج التنمية في الريف، تشكل عائقاً أساسياً لوضع تلك البرامج وتطبيقها.

فزيادة حجم الاستثمارات الزراعية، أو تحسين مستويات الإنتاج، أو تطوير طرائقه، أو إدخال التقنيات الحديثة إليه، كلها أمور تحتاج إلى تمويل وتوفر مصادر تمويلية متعددة، تساهم في إنجاح العمل الزراعي في الريف، والرفع من مستوى إنتاجيته، وتقديم الدعم المالي الإنتاجي للمزارعين أو لمربي المواشي هناك. وهنا نذكر بعض المعوقات التمويلية:

- ضعف الإمكانيات المالية وقلة مصادر التمويل لدى الإدارة الذاتية

تتصف الإدارة الذاتية القائمة في المنطقة بقلة مواردها المالية، بسبب اقتتار تلك الموارد على الإيرادات النفطية، مقابل اتساع حجم مصاريفها ومتطلباتها المالية، وحجم مسؤولياتها الخدمية، مما يضعف من إمكانيات شروعها بأية برامج تنموية كبيرة في الريف. لذلك نجد أن معظم ما يمكن قيامها به هو إنجاز بعض المشاريع الصغيرة، وفي مناطق محدودة، وليست ذات جدوى، أو تأثيرات اقتصادية كبيرة على المنطقة، كالبيوت البلاستيكية، والمداجن، ومعمل للألبان والأجبان، وبإمكانيات متواضعة، مع عدم إحداث أية فروقات تنموية من خلالها.

- غياب المؤسسات التمويلية في الريف

تراجع العمل المصرفي في المنطقة عموماً على إثر نشوب الأزمة السورية، بسبب التراجع الكبير في إمكانيات الحكومة السورية المالية من جهة، وعدم الاستقرار الأمني، الذي دفع بالعديد من المصارف الخاصة التي كانت تعمل في المنطقة إلى مغادرتها.

كما توقّف المصرف الزراعي عن إعطاء القروض الزراعية خلال السنوات الماضية، وافتصر تمويل المشروعات الريفية على ما تجود به بعض المنظمات المدنية أو الأممية، من خلال تنفيذها لبعض المشاريع الخجولة في مناطق محددة، أو تقديم بعض المساعدات المالية البسيطة عبر تلك المشاريع التي لم تكن تخلو من جوانب قصور عديدة، أهمها شكلية تنفيذها، للحصول على الأموال من المانحين دون متابعتها أو الجدية في تطبيقها مع الكثير من حالات الفساد المرافقة لتلك المشروعات، مما كان يجعل من نتائج تطبيقها غير مجدية مقارنة بحجم الأموال المخصصة لها.

- الاعتماد على التمويل الذاتي

معظم أصحاب الحيازات الزراعية، أو مربو الماشية، أو المستثمرون الذين قاموا بتأسيس عدد من المشاريع الصغيرة في الريف، معظمهم يقومون بتمويل أعمالهم من إمكانياتهم الشخصية، بسبب عدم وجود مؤسسات لتقديم القروض والإئتمان، وانعدام مؤسسات تمويلية تابعة للإدارة الذاتية، وتوقف المصارف الحكومية المتخصصة عن تقديم القروض والمساعدات العينية كالبذار والأسمدة، والأعلاف، بأسعار مناسبة كما في السابق للسكان الريفيين والعاملين فيه.

وإن الاعتماد على التمويل الذاتي بالتأكيد يشكل ضعفاً في القدرات الإنتاجية، بسبب قلة رؤوس الأموال التي أوضنا سابقاً أن هناك تراجع واضح في مردودية العمل الزراعي، بسبب ارتفاع تكاليفه مع قلة فرص تصريف المنتج بأسعار متوافقة مع تلك التكاليف، مع انخفاض الإنتاجية والدخول الناجمة، وبالتالي انخفاضاً في القدرة التمويلية لأية مشاريع حديثة أو تطويرية أو برامج تنموية متكاملة.

خامساً - المعوقات الخدمية

تتطلب العملية التنموية في الريف جوانب خدمية متعددة، بدءاً من مؤسسات التخطيط، مروراً بتلك التنفيذية، وليس انتهاء بتلك التمويلية الداعمة، أو مؤسسات الخدمات العامة. إضافة إلى ذلك يحتاج الريف إلى مؤسسات تنظيمية أهلية وفق أطر مختلفة، تهدف إلى تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة من النساء والرجال في تحديد أهداف الخطط التنموية في الريف، وتنفيذ تلك الخطط بما يتناسب والواقع الاجتماعي والاقتصادي المعاش في الريف.

ومن أهم المعوقات الخدمية في ريف إقليم الجزيرة:

- غياب المؤسسات الإدارية الخاصة بتنمية الريف، من تخطيط وإرشاد زراعي وتمويل، وتأمين مستلزمات الإنتاج، وتنفيذ ومتابعة المشاريع وسواها.
- ضعف مستوى الخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة، وافتقار الريف للمؤسسات الخاصة بها مقارنة بمثيلاتها في مدن المنطقة.

- تخلف البنى التحتية في الريف من شبكة الطرق والمواصلات إلى الكهرباء ومياه الشرب أو شبكات الصرف الصحي، وكلها عوامل تساعد على تحسن العمل الزراعي ومستويات إنتاجيته، وانخفاض تكاليفه.
- غياب المؤسسات التسويقية للمساعدة على تصريف المنتجات وبأسعار مناسبة، وتخليص الفلاحين ومربي الحيوانات من سطوة التجار في المدن.

الفصل الثالث

عوامل تنمية ريف المنطقة والسياسات الداعمة لها

تحتاج العملية التنموية في أي زمان أو مكان إلى توفر العوامل التي تساعد على تنفيذ سياساتها، وتطبيق إجراءاتها. وبذلك، فإن مداخل التنمية الريفية، وخياراتها الاقتصادية، ستكون مختلفة بحسب العديد من مفردات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد المعني.

إن عملية وضع أية هيكلية إدارية اقتصادية للعملية التنموية في الريف، لا بد وأن تعترضها الكثير من الصعوبات، حتى نستطيع تطبيق السياسات الداعمة لها " فالروايات البسيطة لا تكفي لتفسير الأنماط الملحوظة في التنمية"، لأن الأنماط الإنتاجية والاجتماعية السائدة في الريف - على بساطة ظاهرها - تكون بحاجة إلى التعمق والتحليل، والعمل على تقسيمها لفهم الديناميات الحقيقية المحركة لها، ومن ثم وضع الخطط الملائمة بحسب الزمان والمكان المستهدف، وبما يسمح بتأسيس بنى حقيقية، تشكل الأرضية المناسبة، للبدء بتطبيق إجراءات التنمية، وتنفيذ سياساتها من خلال هدف رئيسي وهو خلق المزيد من الفرص والإمكانات للعمل الزراعي وتنميته، للوصول بالسكان الريفيين إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تمنع تفكير المزيد منهم بالتخلي عن الريف والهجرة منه.

أولاً - دواعي التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

تعدُّ القضايا التنموية المرتبطة بالتنمية الريفية من حيث عواملها ودواعيها ومقوماتها ونتائجها ومستويات التخطيط الإقليمي والتنمية المتكاملة والمستدامة، تعد كلها حلقات مترابطة لا يمكن إغفال إحداها، بسبب تقاطعاتها، وحالة التأثير المتبادل بينها.

لذلك، هناك حاجة إلى دراسة منهجية وعلمية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة في ريف إقليم الجزيرة، والتي تؤثر على الحالة التنموية باتجاهاتها العامة، أو ربما تتقاطع مع العديد من جوانبها وسياساتها.

من ناحية ثانية تعد عملية التنمية الريفية ضرورة اقتصادية واجتماعية، بسبب تزايد المتغيرات الموجبة لها كماً ونوعاً، كمستويات الفقر، وتراجع المداخل الزراعية، والعجز عن تأمين مستلزمات الإنتاج، وقضية الهجرة، ومستويات التعليم، والوعي الاجتماعي، والأمراض وغيرها.

وهنا يمكننا الوقوف حول أهم دواعي التنمية في ريف إقليم الجزيرة، والتي إن تركت بدون معالجة، فقد تشكل حلقات صعبة الدخول إليها لاحقاً وكسرهما، والتي قد تترك آثاراً خطيرة في المستقبل القريب على الحياة في الريف، أو تشكل عقبة رئيسية في أية محاولات تنموية مستقبلاً.

1- القطاع الزراعي مصدر الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي

يعتبر القطاع الزراعي أهم القطاعات الاقتصادية في المنطقة، وذلك لمساهمته الكبيرة في الناتج المحلي، وتوفيره فرص عمل لنسبة عالية من أعداد العاملين، ولو بمداخل متواضعة. والأهم من هذا وذلك هو أن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الأساسي للغذاء في المنطقة، من خلال توفيره للكثير من المنتجات الزراعية، سواءً محاصيل استراتيجية، أو منتجات الخضار والفواكه، أو منتجات قطاع

الثروة الحيوانية، من لحوم وبيض وأجبان وألبان وسواها، والتي تسد حاجة الأسر اليومية من الطعام، وتساهم بالنتيجة في الحفاظ على مستويات الأمن الغذائي لديها.

من هنا فإن أحد أهم دواعي التنمية الريفية هو ضرورة تطوير هذا القطاع، وتحسين طرق العمل والإنتاج فيه، ورفع مستوى إنتاجيته، وجودة منتجاته، من خلال إدخال طرق الزراعة الحديثة وزيادة تأهيل المورد البشري وتدريبه، وإمداد القطاع بمستلزماته، لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تكون قاعدة للتوسع في الإنتاج، وتقوية بنيته، وزيادة كميته، بما يضمن سد حاجة الأسواق المحلية، وتوفير الغذاء للسكان بالكمية والنوعية المناسبة، بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وتقليل احتياجات استيراد أو استرجار المنتجات الزراعية لزوم الغذاء من خارج المنطقة.

2- الحفاظ على مستويات العيش الكريم

تساهم التنمية الريفية في تحسين مستويات الإنتاجية كما أشرنا سابقاً، وهذا من شأنه أن يرفع من حجم المداخل الناجمة عن الزراعة، أو عن تلك المشروعات المرتبطة بها، أو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، التي يمكن إقامتها من ضمن خطط التنمية المنشودة في الريف.

يضاف إلى ذلك، أن تطوير العمل الزراعي من شأنه أن يسبب استقراراً في مستويات أسعار الغذاء، باتجاه تخفيضها؛ ويعود السبب في ذلك إلى جانبين، الأول: هو أن التخطيط السليم، وتحسين طرق الزراعة، سيساهم في زيادة كميات المنتجات الزراعية، وإمدادات الأسواق منها، مما يحسن من الحالة المعيشية للسكان، ويقلل من أعباء وتكاليف الحياة من على عاتق الأسر الريفية والمدنية.

أما الثاني: فهو انخفاض تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع مستويات الإنتاجية، وإدخال التقنيات الحديثة، وتحسين الأداء الاقتصادي للمورد البشري.

3- إنجاز شبكات التكامل التنموي

لا تقتصر خطط التنمية الريفية على تطوير الريف ورفع مستوى معيشة سكانه فحسب، بل لا بد أن تكون تلك الخطط ضمن شبكة تنموية متكاملة مع التنمية في المدن، من جهة تأمين المواد الخام اللازمة لمختلف الصناعات كمصانع الكونسروة، ودباغة الجلود، والخبوط النسيجية، وغيرها الكثير من الصناعات التي يكون عادة مصدر موادها الخام هو الريف. تضاف إلى تأمين حاجات الأسواق من المنتجات الزراعية اللازمة للاستهلاك اليومي كالحضار واللحومات والأجبان والألبان وبيض المائدة وسواها.

إن تحقيق التنمية الريفية عن طريق تحسين الإنتاج وتخفيض تكاليفه، وزيادة كميته، وإدارة الموارد الطبيعية المتوافرة بالشكل الأمثل، لا شك سيوفر تلك المواد الخام بتكاليف منخفضة، تساعد الصناعيين على رفع إنتاجية العمل، وإمداد الأسواق المحلية بحاجتها من المنتجات بأسعار تناسب القدرات الشرائية للسكان المحليين، والعمل على تصدير الفائض منه إلى الخارج.

من جهة ثانية، فإن تحقيق التنمية الريفية سيرفع من المستوى المعيشي للسكان، وبالتالي سيحد من هجرتهم إلى المدن، الأمر الذي سيخفف الضغط على الحياة في تلك المدن، ويرفع من مستوى

الخدمات العامة المقدمة لسكانها، ويدعم أسواقهم بمنتجات ذات نوعية جيدة وبأسعار مناسبة؛ كل ذلك كفيل برفع المستوى المعيشي، وتحسين ظروف الحياة في الأرياف والمدن معاً.

4- تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المنطقة

تبدأ التنمية بوضع الخطط الاقتصادية التنموية الملائمة، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، بطريقة مثلى تخفض من التكاليف، وترفع من مستوى الإنتاجية والأداء الاقتصادي، لتحصل على حجم من المنتجات، تزداد كمياً ونوعاً، وبالتالي تحقق فوائد باتجاهات ومستويات متعددة.

إن تطبيق مشاريع التنمية الريفية وبرامجها، لا شك ستزيد من تنمية المشاريع في الريف، وتعزز فرص التوظيف، نتيجة زيادة الاستثمارات وتطبيق تلك البرامج. ففتح الطرقات، وتعبيدها، وشق قنوات الري، أو بناء الجسور، أو فتح مؤسسات إدارية زراعية، أو نقاط طبية، ورفع سوية التعليم؛ كلها تخلق فرص عمل جديدة، تساهم بتنويع مصادر الدخل، وتعزز من فرص تحسُّن القطاع الزراعي.

يمكننا أن نضيف، أن إقامة أية مشاريع إنتاجية صناعية مرتبطة بالزراعة ضمن قائمة الخطط التنموية، ستوفر فرص عمل جديدة، وتزيد من حجم المداخل في الريف، وبالتالي سترفع من مستوى النشاط الاقتصادي، وتحرك الأسواق؛ مما يخلق نوع من التشاركية التي تتيح للناس إدارة تنميتهم، وتدعم وتنوع مصادر دخولهم من جهة؛ ومن جهة ثانية، فإن زيادة عدد المشاريع في الريف، سواءً تلك المرتبطة بالعمل المزرعي النباتي أو الحيواني أو تلك الصناعية المرتبطة بمنتجات الزراعة، سيرفع من سوية الأداء الاقتصادي وإنتاجية العمل، ويقوي بالنتيجة من القاعدة الإنتاجية للمنطقة، والكفيلة بتوفير مستلزمات السكان المحليين، للابتعاد شيئاً فشيئاً عن الاستيراد، بل توجيه الفائض الإنتاجي للتصدير، الأمر الذي سيحسن من الميزان التجاري، ويرفع من القدرات المالية للسكان والإدارة القائمة معاً.

5- الاستخدام الاقتصادي للمياه وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة

إن إحدى أهم أهداف التنمية الريفية تتلخص في تطبيق مبدأ التنمية المستدامة، لضمان حقوق الأجيال القادمة في المياه، من خلال الحفاظ على مصادر المياه، وتوفيرها، وعدم استنزافها، عن طريق الاستخدامات العادلة للمياه، وتدعيم التوازن المائي، وترشيد استخدامها، سواءً لغايات منزلية، أو استخدامات حقلية كما في حالة ري المزروعات، التي تحتاج كميات كبيرة من المياه كالقطن مثلاً.

وذلك من خلال توفير أنظمة مياه الشرب الحديثة، للحد من الفاقد المائي وتقليله، عن طريق منع التبخر، بمد شبكات وأقنية مغطاة وفي باطن الأرض، وشق قنوات للري لاسترجار المياه من الأنهار الغزيرة، وإقامة السدود للتخزين، ورفع الطاقة التخزينية فيها، واعتماد الطرق الحديثة والمجدية في سقي المزروعات، كاستخدام أنظمة الرش المائي بالبراز، أو أنظمة الري بالتنقيط، والابتعاد عن

أسلوب السقي بالغمر، الذي يستهلك كميات كبيرة من المياه، ويساهم في زيادة ملوحة التربة، وبالتالي يخفض من إنتاجية الأرض الزراعية مستقبلاً.

إذاً، إن من أهم دواعي تطبيق برامج التنمية الريفية في إقليم الجزيرة، في سياق الحفاظ على الوارد المائي المتجدد واستخداماته، أنها ستساعد على تطوير طرق إدارة الموارد المائية، واتباع السياسات الأكثر اقتصادية بشأن استخدامات المياه، سواءً المنزلية أو الحقلية أو الصناعية في الريف، في ظل تراجع مصادر المياه في المنطقة، وانخفاض مستوى المياه الجوفية بعد الحفر الجائر للآبار، والرخص العشوائية المعطاة من قبل الجهات التنفيذية ذات العلاقة، وتقليل كميات المياه في نهري دجلة والفرات من قبل الدولة التركية، وانخفاض مستوى الهطولات المطرية بشكل عام.

6 - إصلاح الأراضي المتدهورة

تعاني الكثير من الأراضي الزراعية في المنطقة من التدهور بسبب الاستخدامات المكثفة، وبشكل متتالي، دون إعطاء تربتها فرصة للراحة، بسبب التركيز على تحقيق العوائد على الأمد القصير، دون التفكير بمسألة تدهور التربة وتآكلها على المدى الطويل، نتيجة أساليب زراعتها المستمرة. لأن معظم السكان الريفيون يعتمدون على الدخول الناجمة عن الموسم الزراعي، وإن إبقاء الأراضي موسماً بدون زراعة يؤثر - ولا شك - على مداخيلهم الزراعية السنوية، وبالتالي على مستوى معيشتهم، مما يضطرهم إلى زراعة أراضيهم بشكل مستمر.

النقطة الأخرى، أن الأراضي الزراعية باتت تعاني من ملوحة عالية نسبياً، نتيجة عدم القدرة على إدارة التربة، وموارد المياه المتوافرة، خاصة أنه خلال فترة الأزمة عانت المنطقة من فقدان المواد الزراعية المساعدة للتربة، أو الارتفاع الكبير في أسعارها إن توفرت بكميات قليلة، كالأسمدة الآزوتية والعضوية، والمبيدات الزراعية، والاعتماد على مياه الأمطار بشكل كبير، بسبب توقف المشاريع الزراعية المعتمدة على الآبار الارتوازية لسقيها.

كما تسببت مسألة حجز مياه نهري الفرات ودجلة بشكل متكرر من قبل السلطات التركية، بتدهور الأراضي التي كانت تعتمد سابقاً في سقيها على مياه هذين النهرين، فتشقت التربة وزاد مستوى جفافها في تلك الأراضي.

إذاً، إن التخطيط لبرامج التنمية الريفية وتطبيقها، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة إصلاح الأراضي المتدهورة، عن طريق تحديد تلك الأراضي، وتشخيص مشاكلها، وخاصة الملوحة والجفاف، وتجميع المعلومات اللازمة حول الموضوع، للحد من عوامل إجهاد التربة وتآكلها، والقيام باستصلاحها، واتباع ممارسات تلائمها، مما سيساهم بزيادة الإنتاجية، وتطوير العمل الزراعي.

ثانياً - عوامل التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

تعد التنمية الريفية خطة كبيرة يمكن اعتمادها لتحقيق عدة أهداف من شأنها رفع مستوى الحياة اقتصادياً واجتماعياً في الريف؛ من خلال إقامة الأنشطة الإنتاجية، وتقويتها، وتنويع مصادر الدخل، وضمان الاستمرارية، والتكامل في العمل، والنشاط في الريف؛ وذلك بتوفير البنية التحتية اللازمة،

والمؤسسات الإدارية المتطورة، وتطبيق الأساليب الحديثة في الزراعة، وإدخال التقنيات والمعدات المتطورة، التي من شأنها رفع مستوى الأداء الاقتصادي وفعاليتها، وزيادة نسب العائد والإنتاجية في العمل المزرعي، سواءً النباتي أو الحيواني.

لكن حتى تسير تلك الخطة وفق الآليات والسياسات المرسومة وبالشكل السليم، لا بد من توافر العوامل التي تساهم في تنفيذها، وتحقيق الأهداف المرجوة منها. فإلى أي مدى تتوافر هذه العوامل في إقليم الجزيرة، وهل يمكن تسخيرها لأهداف التنمية الريفية؟

1- المورد البشري

يعتبر العنصر البشري منطلقاً لأية عملية تنموية، وهدفاً لها، للاستفادة من ثمارها في نفس الوقت. كما يعد العنصر الرئيسي في أية عملية إنتاجية. لذا فإن تدريبه وتأهيله وزيادة قدراته ومهاراته في الإنتاج، لا شك سيؤثر على مستويات الأداء الفعلي، وزيادة الإنتاجية، وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية بفعالية عالية، تؤدي إلى رفع مستوى العائد الاقتصادي، واستثماره في تحسين تلك الخطط ومشاريعها التنفيذية.

وحيث يعاني قطاع الزراعة في إقليم الجزيرة اليوم، بشقيه النباتي والحيواني، ما يعانيه نتيجة الحرب والحصار، وقلة مستلزمات الإنتاج، وندرة موارد المياه، وارتفاع أسعار الوقود، وتراجع مستويات خصوبة التربة، وغيرها من الآثار السلبية للأزمة، فنحن اليوم أحوج ما نكون للخبرات الزراعية، والكوادر العلمية المتخصصة، للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يعتبر القطاع الأهم اقتصادياً في المنطقة. سواءً كوادر على الصعيد التنموي لرسم الخطط التنموية، أو على الصعيد الإداري والفني لقيادة المؤسسات الزراعية في الريف، وجعلها داعماً حقيقياً للفلاحين، ولمربي المواشي والحيوانات. أو على الصعيد الإنتاجي، لتكوين نماذج إنتاج متطورة، تعتمد على أساليب الزراعة الحديثة، وتكون قادرة على استخدام التقنيات والتكنولوجيا في الإنتاج.

ووفقاً لقراءتنا للواقع الموجود في إقليم الجزيرة وريفها، فإن المنطقة تفتقر لمثل هذه الكوادر الاقتصادية والإدارية والفنية والإنتاجية، وذلك لعدة أسباب:

- سيادة ثقافة الزراعة التقليدية، وعدم الاهتمام أصلاً بقضايا التدريب والتأهيل للمزارعين ولمربي المواشي والدواجن في الريف، ولا بآليات تطوير عملهم.
- هجرة الكثير من العقول والكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة منذ بداية الأزمة، والذين كانوا يتميزون بمستويات جيدة من التأهيل العلمي قبل الحرب، وبخبرات تمتد لسنوات طويلة في العمل المزرعي وزيادة كفاءته وإنتاجيته.
- ضعف تأهيل الكفاءات العلمية ذات الصلة بالعمل الزراعي خلال سنوات الحرب، كالمهندسين، والأطباء البيطريين، والإداريين، نتيجة تدهور مستويات التعليم، وضعف قدرته على تحقيق مخرجات تعليمية متمكنة، مقارنة بمستوياتهم ما قبل الحرب، ولذلك أسباب عديدة لا مناسبة لذكرها هنا.

- تراجع مستويات العائد الاقتصادي للزراعة كان سبباً لتوجه الكثير من أبناء الريف، الذين كانوا يرفدون العملية الإنتاجية الزراعية، إلى الوظائف الإدارية التي وفرتها الإدارة الذاتية، والتي قد تكون سبباً لهجرتهم للعمل في الأرض ومن الريف كله.

2- الأراضي الزراعية الخصبة

تشكل مساحات الأراضي الزراعية نسبة كبيرة من مجموع الأراضي في إقليم الجزيرة، حيث تحتوي منطقة الحسكة وحدها أكثر من 1.6 مليون هكتار، يتم زراعة حوالي مليون منها سنوياً. وتحوز المنطقة على نسبة تزيد عن 40٪ من مجموع المساحات التي يتم زراعتها بالقمح في سوريا. وهذا ما يعطينا واحداً من أهم المؤشرات التنموية في الريف، حيث تعد مسألة توفر الأراضي الزراعية والمساحات الرعوية عماد عملية التنمية الريفية. وتحتاج المنطقة في هذا الخصوص إلى إدارة علمية سليمة لهذا المورد الإنتاجي الهام في الريف، وإلى خطط ترفع من مستوى العائد الاقتصادي والإنتاجي فيه.

من جهة ثانية، لا توجد دراسات علمية، ولا مسوحات للأراضي الزراعية في إقليم الجزيرة الآن، للوقوف على مستويات ونسب خصوبة التربة الزراعية، ومدى قدرتها على استيعاب البرامج التنفيذية التنموية في الريف. ولكن ما يمكن ملاحظته هو تأثير التربة الزراعية، وتراجع إنتاجية الأراضي الزراعية بشكل عام، لأسباب تتعلق بالحالة الفنية للأرض، أو بالأساليب والأدوات المستخدمة في العمل الزراعي.

فالكثير من المزارعين، ونتيجة لفقدان المواد المساعدة في زيادة الإنتاجية، ولغلاء أسعارها، باتوا يطبقون الدورة الزراعية، وفي كل عام تخرج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج، لتعود في العام التالي؛ فإذا ما أضفنا إليها إمكانية قلة الهطولات المطرية، فلا شك أن مستويات الإنتاج ستشهد تراجعاً كبيراً في المنطقة، مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة السورية. وهذا ما يمكن مقارنته من خلال كميات الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية قبل الأزمة، وكمياتها في السنين الحالية. هذا الأمر له تأثيرات كبيرة على تطبيق خطط تنمية الريف، التي يشكل رفع العائد الاقتصادي، ومستويات إنتاجية العمل، عوامل رئيسية فيها.

3- توفير رأس المال

لا تخلو أية عملية تنموية من الحاجة الرئيسية لرؤوس الأموال، وإن وضع خطط التنمية الريفية وتنفيذها على أرض الواقع، لا شك أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، لتغطية معظم احتياجات العملية التنموية، وجوانبها الرئيسية.

فبدءاً من رسم الخطة، ومروراً بمراحل تنفيذها، ووصولاً إلى تقييم وتبيان آثارها، كلها عمليات تحتاج إلى التمويل، وتخصيص رؤوس أموال كبيرة، لضمان نجاح عملية التنمية الريفية، لأنه بالنتيجة التنمية هي عملية استثمارية ضخمة، وأي عملية استثمارية تحتاج أولاً إلى رؤوس أموال للقيام بها.

بسبب عمومية الخطط التنموية، ونفقاتها الكبيرة، واتساع نطاقها، ورؤوس الأموال الضخمة التي تحتاجها؛ فعادة ما تتحمل السلطات الإدارية والحكومات في أي بلد تطبيق مشاريع التنمية وبرامجها. لا تمتلك الإدارة الذاتية - التي تسيطر إدارياً الآن على إقليم الجزيرة - رؤوس أموال كبيرة للقيام بعمليات التنمية الريفية، بسبب قلة مصادر إيراداتها المالية، وتهالك البنية التحتية في المنطقة، وقلة كميات الكهرباء المتوفرة، وارتفاع تكلفة التنمية نفسها، بسبب مستويات التضخم العالية التي تسود المنطقة وسوريا عموماً.

يضاف إلى ذلك، غياب عمليات التمويل المصرفي والائتمان، بسبب انعدام المؤسسات المالية والمصرفية في المنطقة، والتي لو كانت قائمة لكان من الممكن أن توفر جزءاً يسيراً من رؤوس الأموال اللازمة لمتطلبات التنمية، وتطوير العمليات الإنتاجية.

كما يمكننا أن نشير، إلى أن معظم رؤوس الأموال الموجودة في السوق، تتجه نحو القطاعات السريعة الربح، وخاصة التجارة، مبتعدةً عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، مما يتسبب بضعف نسبة تشكل القيمة المضافة، والعائد القابل للاستثمار، واستخدامه، لتلبية لمتطلبات عمليات الإنتاج، وإعادة الإنتاج، وبالتالي تنميتها وتطويرها.

4 - توفر مصادر الطاقة

تأتي مسألة توفر الطاقة ومصادرها، كواحدة من العوامل المساعدة للنهوض بالعملية التنموية في الريف واستمراريتها. ويدخل الوقود الأحفوري كأحد أهم مصادر توليد الطاقة في المنطقة، ويغطي معظم احتياجات الأنشطة المختلفة فيها، وبذلك فإن تكاليفه تؤثر مباشرة على تكاليف المنتجات الزراعية أولاً، ثم على الجوانب المختلفة للبرامج التنموية في الريف.

تحتاج أي من خطوات وجوانب التنمية في الريف إلى توفر مصادر للطاقة، لإنشاء المباني الإدارية أو فتح الطرقات وتعبيدها، أو شق قنوات الري، أو إدخال الآليات والمعدات الحديثة في الزراعة، أو إنشاء المزارع لتربية المواشي وتسويق المنتجات وغيرها، كلها تحتاج إلى توفر الوقود والمحروقات، لتلبية الاحتياجات التنموية تلك.

وتتوفر في المنطقة كميات لا بأس بها من المازوت، العنصر الأكثر أهمية واستخداماً من بين مصادر توليد الطاقة، وبأسعار مناسبة إلى حد ما، بالرغم من أنه لا يتمتع بالجودة والنوعية الكافية، إلا أنه يغطي بنسب عالية حاجة قطاع الزراعة حالياً من الوقود.

وبمجرد تطبيق برامج التنمية، لا شك أننا سنحتاج للمازوت بنوعية جيدة، خاصة في استخدامات الآلات والمعدات الحديثة، وتغطية احتياجات الجوانب الأخرى من عملية تنمية الريف. لأنه يشكل جزءاً هاماً من مكونات التكلفة، وإن توفره بالسعر والجودة المناسبة، سيكون له تأثير مباشر على سير الخطة التنموية بالاتجاه الصحيح.

الناحية الأخرى، هو الاعتماد على الطاقة الشمسية كواحدة من أنواع توفير الطاقة الكهربائية النظيفة، وبتكاليف مقبولة إلى حد ما، وقد انتشرت ظاهرة الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوليد

الكهرباء مؤخراً في إقليم الجزيرة، ولكن ضمن حدود ضيقة، تقتصر على الاستخدامات المنزلية، وقد يمتد إلى الاستخدامات الزراعية لاحقاً، وخاصة في المشاريع الزراعية الحديثة، كالببوت البلاستيكية، أو المداجن، وتوفير الكهرباء لمضخات المياه وغير ذلك، وهذا يتوقف على الاستراتيجيات التي يمكن للإدارة الذاتية أن تتبعها في هذا الإطار، من حيث إنشاء مزارع لتوليد الكهرباء عن طريق ألواح الطاقة الشمسية، وتوفير مستلزماتها بتكاليف مقبولة، تناسب أصحاب المداخل الزراعية، ولا تكون سبباً إضافياً في رفع تكاليف الإنتاج في القطاع الزراعي، لأنه يؤثر مباشرة على المستوى المعيشي للمجتمع بأكمله.

ثالثاً - آليات تحقيق التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

تعد التنمية الريفية ضرورة اقتصادية ومجتمعية هامة. وتأتي هذه الضرورة كون الريف هو المنتج الرئيسي للغذاء، وإن غياب قضايا التنمية والتطوير عنه لا شك سيكون لها تأثيرات سلبية حقيقية على قضايا الأمن الغذائي، وتحسين مستويات المعيشة، بل وتطوير العديد من الصناعات المرتبطة بمنتجات القطاع الزراعي، أو تأسيس مشاريع إنتاجية تتلاءم والبيئة الريفية.

في السياق ذاته: إن تحسين الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، من شأنه أن يشكل أرضية لمعالجة العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ووضع حلول لها، كالهجرة الريفية، والحد من تفشي البطالة، وتخفيف مستويات الفقر، والكفاءة الاقتصادية، وتقوية البنية الإنتاجية.

هنا نورد عدداً من الآليات، التي برأينا يمكن أن تكون أرضية لبرامج التنمية في ريف إقليم الجزيرة، لجهة تنميته وتطويره، والحفاظ على العنصر البشري فيه، كونه جوهر العملية التنموية وعنصرها الرئيسي، وهدفها في ذات الوقت.

1- إنشاء مكتب التنمية الريفية

يتمثل الهدف الرئيسي لأية خطط تنموية في منطقة ما إلى تعزيز القدرات الذاتية الاقتصادية والديمقراطية، وتقوية البنى الإنتاجية والتحتية، للنهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي لها، ورفع المستوى المعيشي لسكانها.

ووفقاً لذلك، فإن عملية تنمية ريف إقليم الجزيرة تحتاج بداية إلى تحديد الأهداف المناسبة لتلك العملية، من أجل التخطيط لآليات مناسبة لاستخدام الموارد المتاحة، وتوفير أفضل الظروف والبنى اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي في الريف أولاً، وخلق الفرص اللازمة لتحقيق التنمية المتكاملة ثانياً.

بالتالي، فنحن أمام احتياجات حقيقية لتأسيس مكتب خاص بالتنمية الريفية، يكون أولى مهامه التخطيط السليم للعملية التنموية، ووضع السياسات والآليات المناسبة، التي من شأنها النهوض بالمناطق الريفية. ومن المهام التي يمكن أن يضطلع بها المكتب:

- إجراء البحوث والدراسات التنموية الخاصة بريف المنطقة، لتحديد الأهداف التنموية الرئيسية، ووضع استراتيجيات التنمية الريفية.

- تحديد احتياجات العملية التنموية بحسب المناطق الجغرافية، ووضع السياسات الملائمة للبدء بها.
 - التنسيق مع الهيئات الحكومية ذات الصلة، ومع المنظمات غير الحكومية، لإعداد السياسات وخطط التعاون التنموي في الريف.
 - وضع الخطط المناسبة لمدة خمس وعشر سنوات، يتم من خلالها تحديد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وآليات الوصول إليها.
 - رسم السياسات التنموية العامة، والبرامج اللازمة لتنمية القطاع الخاص، وتقديم المشورة اللازمة له، من خلال تحديد أولويات مشاريع التنمية، التي يمكن أن يساهم فيها، ودفعه نحو المشاركة الفعالة في تنفيذها.
 - جمع وتصنيف البيانات اللازمة للتخطيط الاقتصادي التنموي في الريف، والعمل على جدولتها وتحليلها وتنظيمها، للاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.
 - متابعة وتقييم مدى تنفيذ الخطط الاقتصادية المرسومة، وإعطاء التوجيهات اللازمة لتصحيحها، في حال ظهور أي خلل فيها أثناء التنفيذ.
 - تقديم تقارير سنوية للجهات الإدارية الأعلى، تتضمن مؤشرات التنفيذ، ومستويات إنجاز الخطط التنموية الموضوعية، وبما يتوافق مع الأهداف الرئيسية المرسومة سابقاً.
- 2- إنشاء صندوق لدعم قضايا الإنتاج الزراعي في الريف**

في ظل غياب مؤسسات التمويل الرسمية، وعدم وجود جهاز مصرفي لدى الإدارة الذاتية؛ تأتي ضرورة تأسيس صندوق لدعم الإنتاج الزراعي، يتولى تقديم مبالغ الدعم المخصصة، لتحقيق السياسات الزراعية، وتنمية الثروة الحيوانية، وتغطية نفقات دعم القطاع الزراعي، في مجالات تأمين مستلزمات الإنتاج، ودعم أسعار المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، وتكاليف تسويقها وتسليمها. إضافة إلى تحديد الأدوية البيطرية واللقاحات التي تحتاج إلى الدعم للحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها.

ووفقاً لما ذكرناه، يشمل تقديم الدعم المالي من قبل الصندوق المجالات التالية:

أ- مستلزمات الإنتاج: يتم تقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج، كالبذار، والغراس، والأسمدة الآزوتية، والأعلاف الحيوانية، ووفق الكمية المشتراة من قبل الأشخاص، سواء المزارعين، أو مربي الحيوانات، وبما يتناسب مع المساحات المرخصة والمزروعة، أو لمستلزمات الثروة الحيوانية، ويتوافق مع السياسات الزراعية التي تحددها الجهات الإدارية المسؤولة عن هذا القطاع.

ب- دعم أسعار المحاصيل الزراعية الاستراتيجية: وخاصة القمح والقطن والشعير والشمندر السكري، بعد القيام بدراسة تكاليف إنتاجها الفعلية، ومقارنتها مع الأسعار العالمية، ثم القيام بتحديد مبالغ الدعم اللازمة، بحسب الأهمية الاستراتيجية للمحصول، سواء للأمن الغذائي، أو استخدامه في تكوين المقتن العلفي للحيوانات، وبما يساهم في رفع المدخيل

الزراعية لدى الفلاحين أو مربّي الحيوانات، ويمنع الارتدادات السعرية السلبية لهذه المنتجات لدى المجتمع.

ج- الأدوية البيطرية واللقاحات: تحتاج عملية الحفاظ على الثروة الحيوانية إلى تأمين الأدوية واللقاحات البيطرية اللازمة، وبأسعار تناسب مربّي الحيوانات، وتؤمن مستوى مداخل جيدة لهم. حيث يتم تحديد هذه الأدوية واللقاحات عن طريق الهيئات الإدارية المسؤولة عن تربية الحيوانات، ووفق الظروف التي تمر بها المنطقة، كحالة وجود جائحة ما، أو في الأحوال العادية.

على أن يتم تخصيص مبالغ الدعم، ونفقات الصندوق الإدارية الأخرى، كرواتب وتعويضات العاملين فيه، كاعتمادات له ضمن الموازنات السنوية العامة، بناءً على مقترحات إدارة الصندوق، وموافقة الجهات والهيئات الإدارية ذات العلاقة.

3- تأسيس وحدات إرشادية ومراكز بيطرية متطورة إدارياً وفنياً

تعد مراكز ووحدات الإرشاد الزراعي والبيطري، واحدةً من أهم الأجهزة الإدارية، التي يمكن أن تساهم في تطبيق برامج التنمية الريفية وتنفيذها، وفق السياسات الزراعية، ورفع الكفاءة الاقتصادية. ويدخل الإرشاد الزراعي، وتطور الوسائل الإرشادية، وتطوير عمل المراكز البيطرية وتوفير الأدوية المناسبة فيها، تدخل في إطار العمل على تحقيق التحولات النوعية في القطاع الزراعي، من خلال تشجيع العاملين فيه، مزارعين ومربّي حيوانات، على اعتماد الأساليب العلمية، والتقانات الحديثة، وبما يساهم في تحسين طرق الإنتاج ورفع كفاءته.

الإرشاد الزراعي ضرورة حقيقية، كونه "عملية موجهة لإحداث التغييرات الإيجابية في المعارف والمهارات والاتجاهات للمستفيدين من خدماته، ووفق طرق ووسائل الاتصال الفردية والجماعية والجماهيرية، لتحفيز ومشاركة المرشدين نحو نشر وتبني المستجدات العلمية الزراعية، وجعلها جزءاً من نظمهم المزرعية، لتحسين ورفع مستوياتهم المعيشية والاقتصادية والاجتماعية"¹⁴

وحيث تتصف الحيازات الزراعية في المنطقة بصغر حجمها، فإن المزارعين يحتاجون إلى الإرشاد الزراعي، لتعريفهم بالأصناف الزراعية الجديدة، والآليات والبرامج ذات الجدوى الاقتصادية لتطبيقها، والتي تسمح لهم بتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من وحدة المساحة والمياه المتوافرة.

وتتلخص أهم المهام، التي يمكن أن تقوم بها الوحدات الإرشادية والمراكز البيطرية في إقليم الجزيرة بما يلي:

- القيام بحملات توعية وإدراك لأهمية الإرشاد الزراعي، ودور المراكز البيطرية للنهوض بالواقع الإنتاجي والمعيشي للسكان الريفيين، ومحاولة كسب ثقتهم.

¹⁴ المراكز والمزارع الإرشادية نقطة اشعاع حضارية، عباس عبد الرحمن، ديالى، العراق، 2013،

[/https://sesricdiag.blob.core.windows.net](https://sesricdiag.blob.core.windows.net)

- إقامة دورات تدريبية للموظفين الزراعيين، لتطوير آليات عمل قيامهم بمواضيع الإرشاد الزراعي، وتمكّنهم من إيصال المعلومة بالطريقة السليمة، بالاستناد إلى الواقع القائم، ووضع البرامج الإرشادية على أساس مشاكل واحتياجات المنطقة المعنية.
 - إقامة دورات تدريبية للفلاحين ومربي الحيوانات، تتناول كيفية تطبيق الخطط الزراعية، وإدخال التقانات الحديثة في الإنتاج، بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية، وتطوير العمل الزراعي، وزيادة إنتاجيته.
 - إقامة ندوات تخصصية باستمرار، تختص بقضايا تطوير العمل الزراعي، كإرشاد المكننة، والإرشاد التسويقي، وإرشاد المرأة الريفية، وإرشاد المحاصيل، وإرشاد الثروة الحيوانية، وكيفية تطبيق نتائج البحوث الزراعية الحديثة، بالتنسيق مع مراكز البحوث الزراعية المتطورة.
 - البقاء على اتصال دائم باتجاهين، الأول: مع مراكز البحوث العلمية الزراعية، للحصول على كل ما هو جديد في هذا السياق، والثاني: مع العاملين في القطاع الزراعي، سواء في الشق النباتي، أو في الشق الحيواني، لإمدادهم بنتائج تلك البحوث، في سياق تطوير الزراعة، وتحسين طرق الإنتاج، والنهوض بالسكان الريفيين.
 - التعاون مع الجهات الإدارية، والمؤسسات الزراعية الأخرى العاملة ضمن القطاع الزراعي، والقطاعات غير الزراعية التي يتصل عملها ونشاطها بالزراعة، للنهوض به وتطويره، من خلال تبادل المعلومات، وتحقيق الاستفادة المتبادلة، بما يحقق الارتقاء بالحياة الريفية بشكل عام.
 - تطبيق برامج حقول أو مزارع نموذجية، تتبع طرق الإنتاج الزراعي الحديث، لتصبح نواة جذب، يقوم الفلاحون أو مربو الحيوانات بتطبيقها لديهم، خاصة بعد أن تثبت تلك البرامج نجاحها.
- بقي أن نضيف، أنه في حال اعتماد تأسيس أو إعادة تفعيل مراكز ووحدات للإرشاد الزراعي في المنطقة، لا بد من إقامة شبكة إلكترونية بينها، لتوحيد المعلومات الإرشادية، وطرق إيصالها للمزارعين وأصحاب الثروة الحيوانية، وللإستفادة من الخبرات المتوافرة في المراكز الأخرى، وكله في خدمة تطوير وتحسين العمل الزراعي في المنطقة.

4- تمكين المرأة الريفية

تشكل المرأة الريفية جزءاً أساسياً من الحالة العامة لتطوير الحياة في الريف، فهي تعمل ضمن مستويين في أغلب الأحيان. الأول مرتبط بالحالة الذكورية في الريف، والتي تفرض على المرأة القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال. والثاني مساعدة الرجل في الأعمال المزرعية المختلفة، بل وأكثر من ذلك، تعتبر المرأة العنصر الرئيسي في مجال تربية الحيوانات والمواشي، وتنفيذ معظم الأعمال المرتبطة بها، والتي يمكن أن تصل حتى للرعي.

كل ذلك، والمرأة في ريف إقليم الجزيرة ماتزال محرومة من الكثير من الحقوق، أولها: حق تملك الأراضي الزراعية ونقل ملكيتها لأبنائها، وثانيها: فقدان حقها في أن ترث نصيبها من الأراضي الزراعية، بحجة أن الأرض يجب أن تبقى ملكاً للعائلة وألا تذهب للغريب، ولكن حتى لو كان الزوج أحد الأقرباء فحالة حرمانها من ورثتها تكون قائمة.

لعل حالة التبعية الاقتصادية المفروضة على المرأة في الريف خاصة وبنسبة عالية تشكل عقبة أمام النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وحتى التنموي في الريف. لذلك يتوجب على الجهات المسؤولة، العمل على قضية التمكين الاقتصادي للمرأة، كأحد أهم الأوجه التنموية المجتمعية، وذلك من خلال توفير المقومات اللازمة لذلك، بدءاً من اعتماد وسائل التوعية والتحفيز، مروراً ببرامج التدريب والتأهيل، وانتهاءً بتقديم الخدمات المالية والاستشارات اللازمة لمساعدتها على القيام بتنفيذ مشروع خاص بها، يدر عليها دخلاً خاصاً بها.

يمكن إضافة عدة جوانب أخرى لمسألة تمكين المرأة اقتصادياً في ريف المنطقة وهي:

- التخطيط والتركيز على تنفيذ مشروعات في الريف، تعتمد بالدرجة الأولى على المرأة كعنصر إنتاجي رئيسي، إضافة إلى زيادة فرصها في مجال إدارة وتنظيم تلك المشروعات.
- إقامة ندوات تخصصية لتوعية المرأة، وتحفيزها على الانخراط في العملية الإنتاجية في الريف، عن طريق الوحدات والمراكز الإرشادية، وبالتعاون مع مراكز البحوث والمؤسسات الإدارية ذات العلاقة.
- إعطاء بعض التسهيلات الإدارية والضريبية أو الائتمانية لتلك المشاريع التابعة للقطاع الخاص، والتي يزداد فيها الاعتماد على العنصر النسائي، سواء في الإنتاج أو في الإدارة.
- إقامة دورات تدريبية عن طريق الوحدات والمراكز الإرشادية، لزيادة معارفها وقدراتها، وتحسين مهاراتها، حتى تتمكن من المنافسة على العمل والدخول إلى ميادين الإنتاج، وحتى تأسيس مشروعها الخاص.
- إعطاء النساء اللواتي لديهن أطفال بحاجة إلى الرعاية، فرصة القيام بأعمال لا تحتاج إلى ساعات طويلة من العمل، أو تقليص ساعات عملها، لتناسب مع ظروفها العائلية، وبشكل لا يخفض من المدخول الذي تحصل عليه.

من ناحية أخرى، نعلم تماماً أن هناك الكثير من المعوقات الاجتماعية التي تعيق مسألة تمكين المرأة الريفية، والتي يجب العمل على تجاوزها خلال السنوات القادمة. ومن هذه المعوقات ما ترتبط بالعادات الاجتماعية، كضعف حقوق المرأة تجاه تملك الأرض، وعدم قبول قيام المرأة بعملية التجارة والبيع والشراء في الأسواق، وممانعة الرجل دخول المرأة الريفية ميدان الإنتاج، وخاصة في المشروعات التي يختلط فيها الرجال بالنساء بشكل واسع، وحتى تمتنع بعض النساء عن القيام بذلك لذات السبب.

يضاف إلى ذلك، أن المرأة الريفية تفتقد لمسألة تأمين التجهيزات والتقنيات المناسبة لها فيزيولوجياً، وهناك ضعف كبير في مسألة التواصل مع الإرشاد الزراعي، فضلاً عن ضعف مستويات التعليم لدى المرأة الريفية.

تبقى النقطة الأكثر تأثيراً على عملية عدم تمكن المرأة اقتصادياً وتحقيق ذاتها المستقلة عن طريق رفع مستوى دخلها المالي، وهي مسألة تربية الأطفال، والقيام بالأعمال المنزلية دون الرجال،

الأمر الذي يحتل كامل وقتها، ويجعل من مساحة التفكير للقيام بأعمال أخرى خارج المنزل أمراً مستبعداً إلى حد ما.

وهذه المسألة تحتاج إلى حملات إعلامية، وندوات توعوية نوعية، تحفز على ضرورة تمتع المرأة بالحركة اللازمة، لتجاوز الكثير من العناصر الثقافية والاجتماعية في هذا السياق.

5- الشروع باستراتيجية طاقية لتأمين احتياجات القطاع الزراعي

تعاني المنطقة عموماً والأنشطة الاقتصادية خصوصاً من التراجع الكبير في مصادر توليد الطاقة، وخاصة الكهرباء، ثم الوقود والمحروقات، بسبب الخراب الذي لحق بالبنية التحتية، نتيجة الحرب والعمليات العسكرية التي جرت وما تزال تجري في سوريا.

ونتيجة لذلك، تراجع حجم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وانخفضت مستويات الكفاءة والأداء الاقتصادي للكثير من المشروعات الزراعية، وخاصة تلك الأراضي التي كان يعتمد أصحابها على الكهرباء لتشغيل آبارهم وسقي مزرعاتهم.

وما تزال أزمة الكهرباء على عموميتها، وتأمين مصدر طاقي كافي في الريف، يقض مضاجع السكان هناك، وخاصة أصحاب المشاريع. لأن استخدام المازوت لتوليد الكهرباء يعتبر مكلفاً للغاية، فضلاً عن تدني مستوى جودته، حيث يرفع من مستويات تكاليف الإنتاج، وبالتالي يخفض من إنتاجية العمل الزراعي وضعف جدوى القيام به، وهذا ما أدى إلى توقف الكثيرين عن سقي مزرعاتهم، أو تشغيل مزارع تربية مواشيهم، حيث باتت الغالبية من الفلاحين تعتمد على مياه الأمطار والزراعة البعلية، خاصة مع غياب أنظمة ري حديثة بتكاليف مناسبة عن المنطقة.

كل ما سبق، لا يدع مجالاً للشك لضرورة البحث في إيجاد استراتيجية طاقية، تؤمن المصادر الكافية لتأمين الكهرباء، لتغطية العملية التنموية في الريف بمختلف أنشطتها، وخاصة الإنتاج الزراعي.

وحيث يتمتع إقليم الجزيرة بطقس تزداد فيه ساعات سطوع الشمس، فإن إقامة مزارع طاقية لتوليد الكهرباء من أشعة الشمس، تعد الأقرب إلى التطبيق. ولكنها بحاجة إلى دعم الجهات الإدارية:

- تنفيذ مزارع طاقية جماعية أو تشاركية بين مجموعة من أصحاب الحيازات الصغيرة، أو تغذية أكثر من قرية بالكهرباء وضرورة تحمل الجهات الإدارية الزراعية النسبة الأكبر من التكلفة، كنوع من التشجيع على العمل الجماعي، وإحياء روح التعاون والتشاركية في الحياة الريفية.

- تمويل إقامة هذه المزارع عبر قروض بمعدل فائدة منخفض، ويتم تسديدها على أقساط موسمية من قبل الأفراد أو الجهات المستفيدة.

- تقديم التسهيلات اللازمة لكل شخص طبيعي أو اعتباري في الريف يريد تركيب منظومة طاقية تعتمد على أشعة الشمس، لضمان إمكانية الحصول عليها بدون أية صعوبات أو معوقات إدارية روتينية.

- إقامة دورات تدريبية لتعليم سكان الريف، وخاصة المنتجين الزراعيين ومربي الحيوانات على استخدام هذه المنظومة بالطرق الأكثر اقتصادية، والتي ترفع من كفاءة الأداء في المشاريع الإنتاجية، وتقلص من تكاليفها.

6- تأسيس شركات تسويق زراعي

تستوجب العديد من المبررات الاقتصادية وجود مثل هذه الشركات، حيث تعترض العديد من الصعوبات مسألة تسويق الإنتاج الزراعي وتصريفه، وبالتالي غالباً ما يقع الفلاح تحت رحمة تجار الأسواق المركزية، الذين لا يعيرون المصلحة التنموية أي اهتمام، بقدر ما يبحثون عن تحقيق أقصى الأرباح على حساب الفلاح من جهة، والمستهلكين من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك، أن هناك صعوبات متكررة تؤثر على مستوى الدخل الزراعي من جهة ارتفاع التكاليف، كثمن الأكياس، أو أجور النقل والشحن، خاصة وأن معظم الفلاحين ينتمون إلى فئة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبالتالي فهم لا يستطيعون الاستفادة من مسألة وفورات الحجم، كما هو الحال لدى أصحاب الحيازات الكبيرة، ونذكر من هذه الصعوبات¹⁵:

- صعوبات تعترض عملية تسليم المحاصيل الزراعية، كالقمح والشعير، لمراكز الشراء؛ نتيجة تنافس الحكومة السورية مع الإدارة الذاتية في المنطقة، والخلافات التي تنشأ بينهم حول شراء تلك المحاصيل وتخزينها.
- صعوبة تأمين الأكياس الفارغة، والتعرض لاستغلال التجار، وفساد المؤسسات الحكومية المختصة. حيث تحتاج المنطقة إلى ملايين الأكياس، ولا يصل إليها عن طريق المراكز الإدارية الرسمية سوى نسبة 30٪ من حاجتها سنوياً، مما يدفع الفلاحين باللجوء إلى التجار، للحصول على الأكياس الفارغة وبأسعار عالية جداً، تزيد من تكاليف العملية الإنتاجية، وتخفض من المدخول الزراعي.
- ارتفاع تكاليف نقل المحصول، بسبب ارتفاع أسعار النقل بالسيارات الكبيرة، التي يتحجج أصحابها بارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الحياة، فضلاً عن المخاطر التي قد يتعرضون لها في بعض الأرياف البعيدة.
- ارتفاع أجور نقل وتحميل المحصول، بسبب ارتفاع أجور العمالة الزراعية، أولاً؛ لقلتها، نتيجة هجرة عشرات آلاف السكان عن المنطقة، وثانياً؛ بسبب ارتفاع تكاليف الحياة، واعتماد الكثير من العمال الزراعيين في تأمين مورد حياتهم المعيشية من الموسم الزراعي فقط على شكل عمالة موسمية

¹⁵ د. شوقي محمد، واقع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الحسكة، مركز الفرات للدراسات، 2020.

- التأخر في تسليم ثمن المحصول، نتيجة الروتين الإداري والمالي في صرف الفواتير، مما يمنع الكثير من المزارعين عن تسليم أقماعهم للمراكز الرسمية، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين -لقلة حجم محصولهم- يرون أن بيعه للتجار أكثر جدوى من تحمل نفقات الشحن والتسليم لمراكز الحبوب، خاصة وأن هؤلاء يسددون القيمة فور التسليم، مقابل أسعار أقل من السعر الرسمي المعلن.
- الضغوطات، سواءً من قبل الإدارة الذاتية، من خلال جمع أتاوات وضرائب الموسم الزراعي من أصحاب الحصادات ومن المزارعين معاً، أو تعرض السيارات المحملة من قبل الحواجز الأمنية التابعة للحكومة السورية المنتشرة على الطرقات لضرورة تسديد الأتاوات، مقابل المرور والوصول إلى مراكز التسليم. كما تعد عملية حجز الدور للدخول من أكثر الإجراءات التي يضطر الفلاح لتسديد مبالغ ورشاوى كبيرة، بهدف اتمامها والدخول لتسليم محصوله.
- عزوف الكثير من المزارعين عن تسليم محصولهم إلى المراكز التابعة للدولة، بسبب التخوف من حجز ثمن المحصول من قبل المصرف الزراعي، وخاصة المديونون منهم للمصرف، مما يجعلهم عرضة لتجار السوق غير النظامية، الذين يدفعون عادة أسعاراً أقل من السعر الرسمي بكثير، أو تسليمه لسلطات الإدارة الذاتية بأسعار شكلت لغطاً كبيراً خلال الموسم الفائت، لا سيما بعد الانخفاض الكبير في قيمة الليرة مقابل الدولار أثناء الموسم، خلاف ما كانت عليه عند عمليات الزراعة.

كل هذه الصعوبات، تفرض علينا -ولضرورات تنموية- تأسيس شركات التسويق الزراعي، التي لا بد أن تقوم بجميع الأنشطة اللازمة لنقل المنتجات الزراعية من الأرض ومراكز الإنتاج إلى المستهلكين ومراكز التصريف، وفق نظام تسويقي متطور، يعمل على تقديم فائدة مزدوجة؛ حيث ستشتري هذه الشركات المحاصيل الزراعية بأسعار مناسبة للفلاح، وتبيعها بأسعار مناسبة أيضاً للمستهلكين، من خلال منافذ البيع، إما المباشرة، أو عن طريق تجار الأسواق المركزية، أو تجار التجزئة.

النتيجة الهامة، أن السعي نحو أية انطلاقة اقتصادية، أو نهوض تنموي، تحتاج بالضرورة إلى البدء بتطبيق برامج لتنمية الريف نحو تنمية متكاملة مع الحضر، لأن الريف يشكل نسبة عالية من إقليم الجزيرة، من حيث أعداد السكان، والعاملين، والمساحات الزراعية الواسعة، ومقومات التنمية الأخرى.

إن الاستمرار في إهمال التنمية الريفية في منطقتنا ستخلف ولا شك آثاراً سلبية، بل ستعمقها أكثر، من حيث استمرار الهجرة من الريف، وتزايد معدلات الفقر، وتراجع حجم وكميات المنتجات الزراعية، وبالتالي الاعتماد على استيرادها، وهذا ما سيجعل من المنطقة أسيرة للقوى الأخرى.

أما العكس، والبدء بتطبيق البرامج التنموية في الريف، سيؤدي ولا شك إلى تأثيرات إيجابية على الدخل، وتوفير الغذاء، والحد من الهجرة، والمستوى المعيشي للسكان؛ وبالتالي تحسن

نوعية الحياة في الريف، من حيث حجم وجودة الخدمات العامة، كالتعليم والصحة وحالة البنية التحتية والخدمات المرافقة. ومن هنا نذكر أن أية جهود ترمي لإحداث تحولات نوعية في الحياة الريفية، لا بد أن تركز ليس فقط على تحسين نوعية الحياة فيه، والتي تنطلق من استغلال واستثمار المقومات التنموية المتوافرة من خلال مؤسسات وخطط إدارية واقتصادية ناجعة، يكون هدفها الحفاظ على تواجد العنصر البشري في الريف وتطويره وتحسين مستوى حياته، وإنما أيضاً تركز على الجهود الرامية لحماية حقوق المرأة، وقضايا المساواة بينها وبين الرجل، مما سيساهم ولا شك في التمكين الاجتماعي، وبالتالي تعزيز التنمية الريفية، وتوفير الأطر المؤسسية والاجتماعية اللازمة لها.

القسم الثالث: الدراسة العملية

نظراً لما يحمله هذا البحث من أهمية، وضرورات واقعية وفعلية، فقد ارتأينا أن نقوم بإجراء بحث ميداني، للوقوف على الواقع التنموي الفعلي، ومعوّقاته، وفرص تطويره في ريف إقليم الجزيرة. وفي السياق فقد قمنا بتنظيم استبانة، تضمّنت العديد من الأسئلة الخاصة بواقع الريف، والمؤشرات التنموية فيه.

ووفقاً لذلك، قام عدد من العاملين في مركز الفرات، بزيارة العديد من القرى والبلدات، وفي مناطق جغرافية متعددة، شملت ريف عامودا بنسبة 41.6٪، وريف القامشلي بنسبة 14.6٪، وعدد من قرى "آيان" التابعة لتربسيه بنسبة 29.2٪، وبعض القرى التابعة لمنطقة "درباسية" بنسبة 14.6٪، حيث تم توزيع 100 استبانة على أهالي تلك القرى، ولاحقاً تم قبول إجابات 89 منها، وأهملت 11 استبانة منها لعدم استيفائها الشروط العلمية.

وتوزعت الاستبانات بنسبة 73٪ ذكور إلى 27٪ إناث، في حين بلغت نسبة من أعمارهم فوق 40 عاماً 71.9٪ مقابل 28.1٪ تحت سن الأربعين.

أولاً- نتائج الاستبانة:

تمحورت الأسئلة الموجودة في الاستبانة حول أربع مجموعات رئيسية من متطلبات البحث شملت:

- الجانب التنموي الاستراتيجي.
- واقع البنية التحتية والخدمية.
- المؤشرات والمقومات الاقتصادية والاجتماعية.
- الدعم الإنتاجي للقطاع الزراعي.

1- الجانب التنموي الاستراتيجي

أكد البحث الميداني على غياب الاستراتيجيات التنموية عن ريف المنطقة، فمن خلال نتائج الاستبانة، تبين أن الجهات الإدارية لا تولي الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي، ولا بالقضايا التنموية في الريف، حيث بلغت نسبة غير الراضين عن مستوى الاهتمام بالريف وقضاياه التنموية في حدود 63٪، وبلغت نسبة من وافقوا على وجود خطط ومشاريع تنموية في الريف فقط 10.11٪، في حين بلغت نسبة من لاحظوا تغييراً في أشكال المؤسسات الإدارية في الريف 4.49٪ فقط.

من جهة أخرى فقد بلغت نسبة من وافقوا على عدم وجود مشاريع فعّالة لتمكين المرأة الريفية 60.67٪ مقابل 35.96٪ من وافق على وجودها.

2- واقع البنية التحتية والخدمية

تعتبر البنية التحتية -ووفقاً لنتائج الاستبانة في إقليم الجزيرة - سيئة نوعاً ما، فقد بلغت نسبة من وافق على سوء الطرق المعبدة 53.93٪، وسوء مشاريع الصرف الصحي 52٪، وقنوات

استقرار المياه حوالي 85%؛ أما عن حالة شبكة الكهرباء، فقد وافق نسبة أكثر 60% على أن حالتها جيدة لكن الإمدادات غير متوفرة عادةً.

وعن حالة الخدمات التعليمية والصحية، فقد جاءت النسبة أكثر من 70% ممن وافقوا على أن واقع التعليم والمدارس في الريف جيد، أما الواقع الصحي فقد بلغت نسبة غير الراضين عنه 64.04%، وهذا يفرض ضرورة الاستفادة من المؤسسات التعليمية القائمة، من حيث تطوير واقعها العلمي، ومناهج التدريس، وإمدادها بالكوادر المؤهلة علمياً ومهاراتياً.

وأما عن الواقع الصحي فلا بد من البحث في إمكانيات تطويره ووضع الآليات المناسبة لزيادة أعداد المراكز الطبية في الريف وبمقومات متمكنة سواء من حيث التجهيزات أو الكادر الطبي.

3- المؤشرات والمقومات الاقتصادية والاجتماعية

تشكل المؤشرات الاقتصادية، ومقومات التنمية الريفية ومواردها المتوافرة في الريف، أساس عملية تطبيق برامجها ونجاحها، لذلك تعتبر النسب التي حصلنا عليها من خلال الاستبانة مهمة للغاية، وهي مؤشرات على نجاح الخطط التنموية المستقبلية.

يعتمد المزارعون على مياه الأمطار بمعدلات عالية، فقد بلغت نسبة مساحة الأراضي البعلية 88.76% مقابل ما يزيد قليلاً عن 10% أراضي مروية، وهذا مؤشر خطير، يدلّ بدون أدنى شك على تدهور مستوى إنتاجية الأرض، وقد تجعل من إنتاجيتها سالبة حتى، في بعض المواسم التي تتعرض للجفاف.

النقطة الأخرى، أن 75.28% أكدوا على أن القطاع الزراعي بحالة سيئة، نتيجة غلاء مستلزمات الإنتاج، وأن نسبة 53.93% منهم أعادوا السبب لعدم توفر مستلزمات الإنتاج، في حين أن نسبة 20.22% فقط قالوا بأن السبب هو عدم جدوى العمل الزراعي.

وفقاً لنتائج الاستبانة، فإن 45% من السكان الريفيين يرغبون بالهجرة من الريف، مقابل 55% لا يؤيدون الفكرة، ويعود السبب في ذلك إلى أن نسبة من أعمارهم أكبر من 40 عاماً في العينة تزيد عن 71%، وهؤلاء لم تعد أمامهم فرص وطموحات كبيرة في الحياة للبحث عن حياة أفضل.

أما عن دوافع الهجرة، فقد بلغت نسبة من ذكر أن السبب الرئيسي هو انخفاض مستوى المعيشة 70.79%، ونسبة 61.8% ذكرت أن السبب هو قلة فرص العمل والاستثمار، أما نسبة 48.31% فقد أعادوا السبب إلى قلة وسوء الخدمات العامة في الريف. وبذلك تشكل المؤشرات الاقتصادية الأساس في تبني خيار الهجرة من الريف.

ذكرت نسبة 58.43% أنه إذا انتقل إلى المدينة سوف تتحسن ظروفه المعيشية، مقابل أقل من 30% لم يؤيدوا ذلك. والسبب في النسبة العالية الأولى، أن فرص العمل والعيش في المدن، أفضل نسبياً بالمقارنة مع الريف في الوقت الحالي.

بالنسبة لحقوق المرأة، وهل تتناسب مع مستوى مساهمتها في الإنتاج، فقد ذكرت نسبة 71.91% من العينة أنها لا تتناسب، والمفارقة هنا أن نسبة النساء اللاتي وافقن على هذا الطرح بلغت 62.5% من مجموع النساء في العينة، في حين بلغت نسبة الذكور الموافقين 75.3% من مجموعهم في العينة، وهذا يعكس عدم إدراك ووعي المرأة الريفية بحقوقها كاملة حتى الآن.

4- الدعم الإنتاجي للقطاع الزراعي

أكدت نسبة 65.16% من العينة، أن تكاليف الإنتاج في القطاع الزراعي عالية مقارنة بأسعار المحاصيل، ووافقت نسبة 34.83% فقط على الدعم الذي تتلقاه من المؤسسات الرسمية، في حين قالت نسبة 48.32% أنهم يعتمدون على تلك المؤسسات في تأمين مستلزمات الزراعة، كالبذار والمحروقات.

تعكس هذه النسب - ولا شك - الحجم المتواضع للدعم الاقتصادي والإنتاجي الذي يتلقاه هذا القطاع الهام والحيوي داخل الاقتصاد الوطني، مما يساهم في تقليل القدرات الإنتاجية للمزارعين، وبالتالي يخفض من الإمدادات إلى الأسواق المحلية، الأمر الذي يدفع باتجاه توريدها من الداخل السوري بأسعار مضاعفة، أو من إقليم كردستان، وعادة ما تكون منتجات زراعية تركية أو إيرانية.

كما تضمنت الاستبانة سؤالاً حول أهم المشكلات التي تراها معيقة لتطوير الحياة في ريف المنطقة، وقد جاءت معظم الإجابات لتؤكد وجهة نظرنا حول أهم معوقات التنمية الريفية في إقليم الجزيرة، من تدني المستوى المعيشي، وعدم توفر مستلزمات الزراعة، وغلاء أسعارها، إلى سوء الخدمات العامة والبنية التحتية، وليس انتهاءً بقلة الدعم الإنتاجي للأنشطة الزراعية، وعدم تمكين المرأة الريفية.

من ناحية أخرى، جاءت بعض الإجابات في عدد من القرى عن أسباب سوء الواقع الزراعي، لتتمحور حول مسألة قانونية هامة، وهي أنه ما تزال العديد من تلك القرى تعود ملكية الأراضي الزراعية فيها لمالك وحيد، يحوز الفلاحين فيها على مساحات صغيرة منها، بصفة (وضع يد) منذ عشرات السنين، ولا يحق لهم التصرف الكامل بتلك الأراضي، من ناحية حفر الآبار الزراعية فيها لسقايتها، أو غير ذلك؛ إضافة إلى أن هؤلاء الفلاحين ما يزالون يدفعون جزءاً مقداره 10% من المحصول لمالك الأرض، وتسمى في المنطقة بـ (حاصل).

ثانياً- عناصر التحليل الاستراتيجي الرباعي (SWOT Analysis) لريف إقليم الجزيرة

يمكننا اعتماد التحليل الرباعي SWOT Analysis، لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات، الموجودة في بيئة ريف إقليم الجزيرة، الداخلية والخارجية، وذلك استناداً إلى ما تم تبيانه في متن البحث، من عناصر للقوة ومعوقات تشكل نقاط ضعف في المنطقة، ومن خلال نتائج البحث الميداني والاستبانة.

التحليل الرباعي SWOT Analysis

نقاط الضعف (الداخلية) Weaknesses	نقاط القوة (الداخلية) Strength
<p>الاعتماد على الزراعة البعلية.</p> <p>الوضع الإداري والتنظيمي.</p> <p>انخفاض منسوب المياه الجوفية وجفاف الأنهار، أو انخفاض منسوب تدفقها.</p> <p>قلة إمدادات الطاقة الكهربائية.</p> <p>سوء جودة المحروقات.</p> <p>نقص الخدمات الصحية.</p> <p>ارتفاع تكلفة المستلزمات الزراعية.</p> <p>ضعف تسويق المنتجات الزراعية.</p>	<p>مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.</p> <p>خصوبة التربة الزراعية.</p> <p>أعداد السكان.</p> <p>شبكة الكهرباء.</p> <p>الخدمات التعليمية (المدارس).</p> <p>المحروقات.</p>
التحديات (الخارجية) Threats	الفرص Opportunities
<p>عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي.</p> <p>إغراق الأسواق بالمنتجات الغذائية المستوردة.</p> <p>عدم التحكم بمصادر المياه الرئيسية كالأنهار والأحواض المائية.</p> <p>هجرة العمالة الريفية وخاصة الشباب.</p> <p>غياب الاستراتيجيات التنموية.</p>	<p>التوسع في الزراعة المروية.</p> <p>توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الدخل.</p> <p>تأهيل البنى التحتية.</p> <p>دعم المنتجين.</p>

ثالثاً- نتائج البحث

1- يفرض الواقع الأمني، وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة وعموم البلاد، نوعاً من القيود، حول وضع استراتيجيات تنموية متوسطة أو بعيدة المدى في المنطقة، والبدء بمشاريع التنمية الريفية على مختلف مستوياتها، كخطوات أساسية نحو زيادة إمكانية الاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة، بهدف تغيير بنى وخصائص المجتمع الريفي، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق أهداف ورؤى المؤسسات الإدارية والتخطيطية المتمثلة بالتنمية البشرية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي؛ علاوة على تحقيق أهداف أخرى تتعلق بالبيئة، وتحسين الخدمات العامة، وترتبط التنمية الزراعية بالعديد من القطاعات الأخرى، وخاصة الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية.

وقد تبين من خلال البحث الميداني والتحليل، ندرة الخطط، والاستراتيجيات التنموية في المنطقة، كما أكدت عليه نتائج الاستبانة، التي جاءت فيه النسبة العالية من الإجابات المتعلقة بهذا الجانب سلبية، حيث كانت نسب ملاحظة الاهتمام بالواقع التنموي من عدة جوانب رئيسية منخفضة جداً، تراوحت بين حوالي 4.5% إلى أكثر من 10% بقليل، وهذا يعني قبولنا بالفرضية الأولى القائلة بـ "غياب السياسات والاستراتيجيات التنموية في ريف إقليم الجزيرة حتى الآن".

2- تشكل البنية التحتية، ومستوى جودتها، واحدةً من أهم أساسات تطبيق السياسات التنموية. وقد أظهر البحث ونتائج الاستبانة، عدم أهلية البنية التحتية لتطبيق تلك السياسات. فعلى الرغم من امتدادات شبكة الكهرباء في عموم المنطقة، إلا أن كمية الكهرباء المتوفرة غير كافية أبداً لتغذية المشاريع الزراعية، أو حاجة الاستهلاكات المنزلية في الريف.

إن عدم إعادة تأهيل الطرقات، وشبكات الكهرباء والمياه، ومدّ قنوات استخراج مياه ري المزروعات، ومدّ الجسور وغيرها، سيكون عائقاً رئيسياً أمام البدء بأيّة خطط تنموية، وتطبيقها في ريف إقليم الجزيرة. مما يؤكد على الفرضية الثانية للبحث، والقائلة بأن "البنية التحتية، والاقتصادية، والخدمية القائمة في الريف، تخلق فجوة تنموية كبيرة".

3- التنمية الريفية خطة اقتصادية ضخمة، تحتاج إلى التمويل، وتقوية البنية الإنتاجية، ورفع نسب ومستويات التنمية الزراعية، القائمة على استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة؛ كالأراضي، ومصادر المياه، والثروة الحيوانية وغيرها. بهدف تحسين حياة الفلاحين، ورفع مستوى معيشتهم، إضافة إلى تحسين طرق الإنتاج الزراعي، وإدخال التقنيات الحديثة إلى الإنتاج، ورفع كفاءة ومستوى أداء العاملين في القطاع الزراعي، لأن التنمية الزراعية تشكل أساساً ودعامة رئيسية لتطبيق سياسات وخطط التنمية الريفية.

ومن خلال البحث والتحليل، تبين لنا ضعف العوامل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمشاريع التنمية الريفية، من قلة وضعف إمكانات التمويل من قبل الإدارة الذاتية، إلى سيادة أساليب الإنتاج الزراعي التقليدية، مع عدم الاهتمام بقضايا التدريب، وتأهيل العامل البشري.

بالنتيجة، فإن كل ذلك يعتبر عائقاً كبيراً أمام التنمية في الريف، وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة والتي تقول بأن "العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمعطيات الديمغرافية، سبب رئيسي في عدم البدء بمسألة تنمية الريف حتى الآن".

4- إن دعم المنتجين الزراعيين، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار معقولة، تعتبر من أهم قضايا دعم الإنتاج الزراعي، وزيادة كمياته، ورفع مستوى مساهمته في الناتج المحلي؛ بهدف تحقيق نتائج إيجابية على عدة أصعدة، لما يرتبط بهذا القطاع من قضايا الأمن الغذائي، وتأثيراته البيئية، واستخدامات مصادر المياه وغيرها.

وقد تبين معنا خلال البحث ونتائج الاستبانة، أن دعم الإنتاج الزراعي في تراجع مستمر، وأن أسعار مستلزمات الإنتاج عالية، مقارنةً بالقدرات المالية للمزارعين، ولأصحاب الثروة الحيوانية، مما يؤثر على مستويات التكلفة، وتراجع إنتاجية العمل الزراعي؛ وبالتالي يضع قضايا الأمن الغذائي تحت التهديد، ويخفض من مستويات معيشة السكان، الأمر الذي يتنافى مع الهدف الرئيسي للتنمية الريفية، وهو تحسين مستوى حياة أبناء الريف وتحقيق الرفاه الاقتصادي فيه.

إن هذه النتيجة تدفعنا لقبول الفرضية الرابعة والأخيرة للبحث، وتؤكد على صحتها، والتي تقول بأن "تراجع الدعم المقدم للإنتاج الزراعي خلال فترة الأزمة زاد من تفاقم مشكلات الإنتاج".

رابعاً- المقترحات والتوصيات

في الأسطر التالية، سنقدم بعض المقترحات والتوصيات، بناءً على نتائج البحث، وعلى رؤيتنا لقضايا التنمية في ريف إقليم الجزيرة، بالاستناد إلى الفرص والإمكانات المتوفرة فيها، وتطبيق الآليات والسياسات التنموية، عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، وبما يحقق أهداف التنمية المنشودة.

1- المقترحات الإدارية وضرورة التطوير الإداري

أ- الهيئة الإدارية والاقتصادية للتنمية الريفية

تعدُّ المؤسسات الإدارية ضمن أي بلد أو منطقة بمثابة الرأس من الجسد، يترتب عليها رسم الاستراتيجيات، ووضع الخطط، واتخاذ القرارات، لتقوم باقي الأجزاء المعنية بتطبيق تلك الخطط والسياسات، وتحقيق النمو والتطور المنشود.

إن الحوكمة الرشيدة تحتاج إلى دعم حقيقي من مؤسسات الإدارة العامة، وتطوير قوانينها، ولوائحها التنظيمية، من خلال تهيئتها لبيئة اقتصادية، تعزز النمو الاقتصادي في الريف، وتشكل الأرضية الملائمة لرسم خطط التنمية الريفية، وتطبيق سياساتها.

لذلك، فإننا نرى بضرورة بناء هيكلية إدارية مؤسسية خاصة بقضية التنمية الريفية، وإصلاح ما هو قائم منها، وإمدادها بالقدرات والخبرات الإدارية والاقتصادية، القادرة على وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية الحقيقية للبدء بها، وبما يتناسب مع الإمكانيات والفرص المتوفرة في الريف.

وللضرورات التي تفرضها أهمية الريف، والأنشطة الزراعية القائمة فيه، فإننا نقترح في هذا السياق تأسيس هيئة باسم الهيئة الإدارية والاقتصادية للتنمية الريفية، تضم عدداً من المديرات والأقسام الخاصة بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتوثيق المؤشرات الاقتصادية، وإجراء المسوحات الإحصائية، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، لتشكيل قاعدة بيانات تخص الواقع في الريف، وتشكل أساساً لرسم الاستراتيجيات، ووضع الخطط التنموية فيه. على أن يتم تأسيس هذه الهيئة على أسس إدارة علمية حقيقية، وتوظيف موارد بشرية عالية التأهيل فيه، تكون على قدر المسؤولية، التي تفرضها أهمية تحقيق أهداف التنمية الريفية.

ب- وحدات الإرشاد الزراعي والمراكز البيطرية

نظراً لأهمية الإرشاد الزراعي في تطوير الحالة الزراعية بشكل عام في الريف، والتي تشكل أساساً للتنمية الريفية، فإنه لا مناص من تأسيس وحدات إرشادية على امتداد جغرافية ريف إقليم الجزيرة، وبما لا يقل عن 25 وحدة، وإمدادها بالخبرات الإرشادية الزراعية المتطورة،

والمؤهلة للقيام بهذا النشاط التوجيهي وكامل مهامه، بشكل يدعم الخطط الإنتاجية في القطاع الزراعي، ويرفع من نسب الكفاءة والإنتاجية فيه.

كما تجدر الإشارة إلى إعادة تأهيل تلك الوحدات الإرشادية القائمة، وتطوير لوائحها التنظيمية، وتنفيذ برامج تدريبية لكوادرها، لرفع سوية أدائهم، وتطوير مهاراتهم الإرشادية، وبما يتوافق مع الأهداف التنموية في الريف، مع تخصيص المكافآت والحوافز اللازمة لهم، والتي تشجع على قيامهم بأداء عملهم على أكمل وجه.

كذلك نقترح تأسيس عدد من المراكز البيطرية في القرى والأرياف، التي تزداد فيها أعداد الثروة الحيوانية، وتتواجد فيها مشاريع لتربية الحيوانات والماشية، وإمدادها بالكوادر البشرية المؤهلة للقيام بالعمل البيطري، وتوفير الأدوية واللقاحات اللازمة للثروة الحيوانية، والأعلاف ذات النوعية الجيدة، وبأسعار تشجيعية، تساعد على تخفيض تكاليف تربية المواشي، وتزيد من إنتاجيتها، بهدف تشجيع المربين على الاستمرار في عملهم، وزيادة أعداد قطعانهم، لما تشكله هذه الثروة من أهمية اقتصادية للمنطقة، وتتعلق بقضايا الأمن الغذائي فيه.

ج- إنشاء شركات تسويق زراعي

لعلّ القطاع الزراعي واحد من القطاعات التي يعاني فيها المنتجون من معوقات تسويقية جمّة، ومن صعوبات في تصريف المنتجات، في ظل غياب سياسات استيراد المنتجات الزراعية، ودعم المزارعين المحليين، الذين يعانون من ارتفاع في تكاليف الإنتاج.

لذلك، نقترح إنشاء شركات للتسويق الزراعي تكون باتجاهين:

الأول: شركات خاصة بتسويق المحاصيل الاستراتيجية، تتلخص أنشطتها في تأمين مستلزمات التصريف، كالأكياس الفارغة، وسيارات النقل، وحجز أدوار التسليم، ومسائل التحميل والتنزيل، وتجاوز معوقات الروتين الإداري في مسألة تحصيل وتسليم ثمن المحصول.

الثاني: شركات خاصة بتسويق وتصريف منتجات الخضار والفواكه، وتتلخص أنشطتها في تكوين حلقة وصل اعتيادية بين المنتجين وتجار الأسواق المركزية، أو حتى المستهلكين مباشرة، لرفع الابتزاز الذي يتعرض له المنتجون من قبل التجار، خاصة أوقات المواسم؛ وتوافر المنتج بكثرة.

يمكن لهذه الشركات تنظيم كميات التوريد للأسواق والاحتفاظ بالباقي في البرادات ومستودعات التخزين، حتى لا يزداد العرض، ويضطر المنتجون للبيع بأسعار متدنية. كما يمكن لهذه الشركات حتى القيام بعمليات الفرز والتوضيب وفق المواصفات العالمية، والبحث عن أسواق للتصدير، مما سيحقق فائدة مزدوجة للمنتجين من حيث سعر البيع والأرباح، التي يمكن أن يحققها هذا الأمر لهم وللإدارة، من حيث تأمين القطع الأجنبي لخزينة المالية.

2- المقترحات والإجراءات التنفيذية

أ- تقسيم الريف إلى وحدات زراعية متجانسة

طالما تشكّل التنمية الزراعية أساساً للتنمية الريفية بشكل عام، وحيث تختلف بنية القطاع الزراعي من منطقة جغرافية إلى أخرى، بسبب اختلاف التربة، وتوفر الموارد والبيئة الجغرافية المتاحة، ومصادر المياه، ومستويات غزارتها وغير ذلك، فإننا نقترح تقسيم ريف إقليم الجزيرة إلى وحدات جغرافية وزراعية متجانسة، ليصار إلى تنفيذ مشروعات تنموية بحسب واقع ومتطلبات كل وحدة جغرافية على حده، ضمن إطار الاستراتيجيات والخطط التنموية العامة، التي سترسمها الهيئة الإدارية والاقتصادية للتنمية الريفية، كأعلى مؤسسة إدارية خاصة بشؤون التنمية في الريف.

ب- إدخال التقنيات الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة إلى القطاع الزراعي في الريف

ويتم ذلك من خلال تقديم الدعم اللازم للمنتجين الزراعيين، لتحفيزهم على اقتناء التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، لما لها من دور كبير في رفع مستوى كفاءة وإنتاجية القطاع الزراعي، وزيادة دخول العاملين فيه، وبالتالي يحسن من مستوى معيشة السكان.

ج- اعتماد أساليب الري الحديث

تحتاج الأنشطة الزراعية خاصة والريف عموماً إلى توفر مصادر مياه، وبغزارة مناسبة، للقيام بري المزروعات، وتأمين مياه الشرب، والاستخدامات الأخرى في الريف. كما أننا بحاجة إلى زيادة مساحات الأراضي المروية، لزيادة كميات الإنتاج الزراعي، وتزويد الأسواق به. ولهذا فإنه من الضروري البدء بتطبيق خطط تهدف إلى إدارة الموارد المائية المتوفرة بالشكل المناسب، والذي يحافظ على عدم استنزاف المياه الجوفية ضمن سياسة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في تلك المياه.

وهنا، فإننا نؤكد على ضرورة مساعدة وتشجيع الفلاحين، وبطرق مختلفة، على إدخال أساليب الري الحديث، لسقاية أراضيهم، كالري بالرش، ومنظومة الري بالتنقيط، وطريقنا الري السطحي، والري تحت السطحي، والاستغناء عن أسلوب الري بالغمر، لما له من آثار سلبية على استنزاف كميات متزايدة من المياه، فضلاً عن دورها في رفع مستوى ملوحة التربة وتدهورها.

د- تنفيذ مشاريع البنية التحتية وإعادة تأهيل المتضرر منها وزيادة مستوى الخدمات العامة المقدمة في الريف

تحتاج المناطق الريفية في إقليم الجزيرة إلى مشاريع تطوير البنية التحتية، كفتح الطرقات، وتعبيدها، ومد شبكات المياه، والصرف الصحي، والاتصالات، وتحسين واقع شبكة الكهرباء، وقنوات استجرار المياه، والجسور، والسدود، وذلك بعد تقسيم الريف إلى مناطق، يتم دراسة احتياجات كل منطقة منها على حده.

كما لا بد من زيادة عدد المدارس والنقاط الطبية والمستوصفات في الريف، وتحسين نوعيتها، ورفدها بالكوادر العلمية المتخصصة، لضمان تقديم خدمات بجودة مناسبة، لا يضطر أبناء الريف بعدها لزيارة المدن بهذا الخصوص، ويحقق لهم نوع من الطمأنينة والاستقرار.

وهنا نقترح القيام بإجراء دراسات ومسوحات ميدانية بهذا الشأن، لتحديد الاحتياجات الحقيقية لكل منطقة، سواءً على صعيد احتياجات البنية التحتية، أو على صعيد الخدمات العامة، وبما يضمن تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية العامة، وبحسب الإمكانيات المتوافرة.

هـ- تنفيذ مشاريع تمكين المرأة

تشكّل مسألة إدماج المرأة في عملية التنمية الريفية، واحدةً من القضايا التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ذلك أن العديد من الدراسات أثبتت "أنه في حال توفير المتطلبات والإمكانيات المناسبة، فإن إنجازاتهن تكون معادلة لتلك التي ينجزها الرجال، أو قد تكون أفضل في حالة حصولهن على التعليم المناسب"¹⁶.

لذلك، فإننا نقترح -وعن طريق لجنة الكوبراتيف التابعة لهيئة الزراعة -زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة، وتوفير أية مستلزمات أو معدات إنتاجية خاصة بهن، تناسب حالتهم الفيزيولوجية؛ إضافة إلى تقديم الاستشارات والتسهيلات الإدارية والأتمتانية والتسويقية لهن في حال تأسيسهن لمشاريعهن الخاصة. كما يجب العمل على اتباعهن لدورات تدريبية، تزيد من مهارتهن في العمل الإداري والعمل الزراعي، حتى تتمكن من استغلال الفرص المتاحة، وتزدن من دخولهن.

كما تجدر الإشارة إلى أن ذلك يجب ألا يقتصر على بعض الأعمال البسيطة، التي باتت لصيقة بالصفة الأنثوية، كالطيرين، أو تحضير المونة الغذائية، أو التصنيع البسيط لبعض المنتجات الحيوانية، كالأجبان والألبان؛ وإنما لا بد من تجاوزها إلى ضرورة مساهمة المرأة وتوليها لمشروعات إنتاجية صغيرة أو متوسطة، صناعية أو زراعية، تثبت فيها أنها شريكة اجتماعية حقيقية للرجل في بناء وتطوير المجتمع الريفي.

¹⁶ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، المرأة الريفية، 2007.

3- التوصيات العامة

- رسم الخطط والاستراتيجيات التنموية في الريف على أسس علمية، وبالاعتماد على كوادر بشرية مؤهلة، قادرة على تشخيص الواقع التنموي، ورسم السياسات المناسبة لتطويره.
- إجراء العديد من الدراسات الاقتصادية الخاصة بالواقع التنموي في الريف، وتحديد احتياجاته، من خلال المسوحات الإحصائية وجمع البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية والديمقراطية اللازمة وتحليلها، وتكوين قاعدة بيانات بهذا الخصوص، تكون أساساً لوضع أية خطط تنموية مستقبلاً.
- العمل على وضع الخطط الناجعة لاستخدام الموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة، وتطوير آليات وأنماط استغلالها، وتسخيرها لخدمة قضايا تنمية الريف بالدرجة الأولى، في إطار مشاريع التنمية المتكاملة والمستدامة.
- في إطار مسألة بقاء الأفراد في الريف، لا بد من وضع المخططات التنظيمية الخاصة بالمسائل العمرانية، خاصة وأن الكثير من القرى لم تعد تتوفر فيها مساحات مخصصة للتوسع العمراني، وأن هذه المسألة غالباً ما تتم على حساب البناء داخل الأراضي الزراعية. لذلك، فإن وضع تلك المخططات، سيسمح بالتحكم بمسألة الزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية، وإخضاعها للتخطيط والتنظيم، بعيداً عن العشوائية التي قد تسيء للعملية الزراعية، أو تعطلها في أحيان مختلفة.
- توفير الخدمات العامة، وتحسين جودتها، وتقديم الدعم المناسب للمنتجين، بهدف إيقاف الهجرة من الريف.
- تسهيل عمليات الحصول على مستلزمات العمل الزراعي أو الصناعي، للمشروعات التي يتم تأسيسها في الريف، بهدف تنويع مصادر الدخل، وزيادة فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية؛ الأمر الذي قد يساهم أيضاً في الحد من الهجرة، وتحسين المستويات المعيشية.
- العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة في الريف، بهدف زيادة فرص العمل، ورفع مستوى الدخل فيه، وذلك للحد من تخلي سكان الريف عن قراهم وأراضيهم، والقيام بالهجرة إلى المدن.
- تقديم التسهيلات الإدارية، والمحفزات الضريبية، للمشاريع الاستثمارية التي يتم تأسيسها في الريف، وخاصة تلك التي تعتمد الطرق والأساليب الحديثة في الإنتاج، ووفق خطط استثمارية ومالية محددة، تساعد على تنويع القاعدة الإنتاجية في الريف، وترفع من مستويات الأداء الاقتصادي فيه.
- الإسراع بصياغة الأنظمة والقوانين الإدارية، اللازمة للبدء بعملية التنمية الريفية، وعلى مختلف الصعد، بحيث تراعي خصوصية الريف وخصوصية القطاعات الإنتاجية العاملة فيه.
- وضع استراتيجيات متوسطة المدى وبعيدة المدى لقضايا التنمية الريفية، من حيث رصد الفرص، والإمكانات المتاحة، وتأمين الاحتياجات اللازمة، وتحديد نسب الإنجاز، بحسب المدد الزمنية المعتمدة.

- ضرورة التركيز على قضايا التنمية الزراعية، من خلال اعتماد استراتيجيات التنمية النقطية، باعتماد القطاع الزراعي القاعدة الرئيسية للأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الريف.
- تأسيس معاهد زراعية تقنية، لرفد القطاع الزراعي بكوادر مؤهلة وعلمية، قادرة على القيام بتنمية الإنتاج، وتطوير العمل الزراعي، واعتماد السياسات والطرق الإنتاجية الحديثة.

مراجع البحث

- 1- التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية مفاهيم وتجارب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك 1998.
- 2- المراكز والمزارع الإرشادية نقطة اشعاع حضارية، عباس عبد الرحمن، ديالى، العراق، 2013،
[/https://sesricdiag.blob.core.windows.net](https://sesricdiag.blob.core.windows.net)
- 3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، آب أغسطس 2007
- 4- إنجاز مشروع الزراعة في الأنفاق بمدينة الحسكة، الإعلام تايم، سانا، 15 نيسان 2021
[/http://emediatc.com](http://emediatc.com)
- 5- د. جامع محمد نبيل، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، 2010.
- 6- د. شوقي محمد، الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجزيرة، مركز الفرات للدراسات، القامشلي، 2021 الطبعة الأولى.
- 7- د. شوقي محمد، الواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الحسكة، مركز الفرات للدراسات، 2020
- 8- د. محمد حمدي سالم، التنمية الريفية المتكاملة في إطار التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ت1 أكتوبر 1993.
- 9- طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسة (ريف محافظة حلب)، رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية في جامعة حلب، (2014 / 2015).
- 10- كانيو نوانزي، تقرير التنمية الريفية لعام 2016، "تعزيز التحول الريفي الشمولي"، IFAD
- 11- مداخل التطوير الإداري ومظاهره في الدول النامية، إعداد: أكرم سالم، منظمة الحريات للتواصل بين موظفي قطاع العدل بالمغرب، 21 / حزيران / 2014
<https://alhoriyatmaroc.yoo7.com>
- 12- مشروع التنمية الريفية يفتتح 5 صناديق تمويل جديدة، صحيفة الثورة، 26 / 2 / 2014
[/http://archive.thawra.sy](http://archive.thawra.sy)
- 13- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، المرأة الريفية، 2007.

ملاحق البحث: نسخة من الاستبانة التي وزعت على السكان في ريف إقليم الجزيرة

"المسألة الأكثر"

يقوم مركز القرات للدراسات بإجراء بحث حول واقع التنمية الريفية في منطقة الجزيرة (الفرص والإمكانات) وذلك للتوقوف على أهم المعوقات والمشكلات التي تعترض تطوير الحياة في الريف وإمكانية حلها. نرجو منكم الإجابة بدقة على كافة الأسئلة الواردة أثناءه، مؤكداً لكم أن إجاباتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ولن نتطلع عليها أية جهة أخرى، مع ثقتنا بمدى اهتمامكم وتقديرنا لتعاونكم.



العمر:	الجنس:	الحالة الاجتماعية:
المهنة أو الوظيفة:		مكان الإقامة الحالية:
1	تولي الجهات الإدارية المسؤولة عن الزراعة اهتماماً متميزاً بالقطاع الزراعي	غير موافق
	موافق	غير موافق بشدة
	موافق بشدة	محايد
2	تكاليف الإنتاج في القطاع الزراعي عالية مقارنة بأسعار المحاصيل الزراعية	غير موافق
	موافق	غير موافق بشدة
	موافق بشدة	محايد
3	طريقة ري المزروعات	بطي
	سفي	
4	القطاع الزراعي بحالة سيئة نتيجة (يمكن تحديد أكثر من خيار)	هجرة أبناء الريف إلى المدينة
	غياب الدعم عن المزارعين	عدم جدوى العمل الزراعي
	عدم توفر مستلزمات الإنتاج	علاء أسعار مستلزمات الإنتاج
	توقف مشاريع الري	أسباب أخرى يمكن ذكرها.....
5	البنية التحتية بحالة جيدة (يمكن تحديد أكثر من خيار أو عدم تحديد أي خيار)	الطرق والمواصلات
	شبكات الري والصرف	قنوات استخراج المياه
	العمران	

الخدمات العامة في الريف سينة (يمكن تحديد أكثر من خيار)		6
شبكة الكهرباء	طرق معبدة	
مشاريع الصرف الصحي	مياه الشرب	
	نقاط طبية / عيادات متنقلة	
الخدمات التطوعية وحالة المدارس جيدة		7
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
	محايد	
الاعتماد على المؤسسات الزراعية الرسمية في تأمين البذار ومستلزمات الزراعة الأخرى		8
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
	محايد	
الدعم الذي تتلقاه من المؤسسات الرسمية (محروقات، بذار، أسمدة، أعلاف)		9
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
	محايد	
ترغب بالهجرة من الريف إن سمحت لك الفرصة		10
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
	محايد	
دواعي وأسباب الهجرة من الريف (يمكن تحديد أكثر من خيار)		11
تراجع الإنتاج الزراعي	انخفاض مستوى المعيشة	
قلة فرص العمل والاستثمار	ضعف الدخل الزراعي	
أسباب تعليمية	قلة وصول الخدمات العامة	
هل تشعر بأنك (إذا انتقلت إلى العرش في المدينة سوف تتحسن ظروفك المعيشية والحياتية؟		12
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
	محايد	
إذا تحسنت ظروف الحياة اقتصادياً واجتماعياً في الريف هل ستفضل البقاء في الريف؟		13
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
	محايد	

مشاريع تمكين المرأة في الريف غير فعالة		14
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
محايد		
حقوق المرأة المعاملة في الريف لا تتناسب مع مساهمتها في الإنتاج		15
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
محايد		
هل لاحظت في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً نوعاً ما بالواقع التنموي في الريف؟ (يمكن تحديد أكثر من خيار)		16
تنفيذ مشاريع زراعية	مناطق ومشاريع تنموية	
تأسيس مزارع القرية الحياتية	فتح قناة للري	
تقديم مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة	فتح طرقات جديدة	
تطوير عمل الوحدات الإرشادية	الاعتماد بالمؤسسات الحكومية وتأسيس نقاط طبية	
تشكيل جديدة من المؤسسات الإدارية الريفية		
سبل تحسين وتطوير العمل الزراعي (يمكن تحديد أكثر من خيار)		17
إنشاء شركات استثمار زراعي	تقديم الدعم الائتماني للزراعة وتوفير مستلزمات الإنتاج	
إنشاء جمعيات زراعية (كويراتيف)	تخطيط وتنفيذ برامج تنمية الريف	
ما هي أهم المشاكل التي تراها معيقة لتطوير الحياة في الريف في الوقت الحالي؟		18

شكراً لتعاونكم

